

الجمهورية التونسية

وزارة المالية

تقرير حول

مشروع ميزانية الدولة المحينة

لسنة 2012

أفريل 2012

الجزء الأول

توازن ميزانية الدولة

المحينة لسنة 2012

1- تبين من خلال مناقشة قانون المالية الأصلي لسنة 2012 في أواخر ديسمبر 2011 ، أن الميزانية المقترحة (الأولية) لا تتماشى مع الحاجيات الأساسية للبلاد و لا تمكن من تحقيق أهداف الثورة الرامية بالخصوص إلى تحقيق التنمية الجهوية العادلة و النهوض بالتشغيل . و في هذا الإطار ، أعلنت الحكومة عن إعداد مشروع قانون مالية تكميلي لسنة 2012 و عرضه على المجلس التأسيسي في أواخر الثلاثة الأولى من سنة 2012.

2- و في إطار تجسيم إعلان الحكومة المذكور، تم إعداد مشروع لميزانية الدولة تكميلية استثنائية تأخذ في الاعتبار :

• تطور المناخ الخارجي و ما تميز به من مستجدات إستثنائية تم تسجيلها منذ بداية السنة تتمثل بالخصوص في :

- تباطؤ نسق النمو العالمي في 2012 و خاصة في منطقة الأورو الشريك الإقتصادي الرئيسي لبلادنا ، حيث تشير آخر مراجعة قام بها صندوق النقد الدولي (جانفي 2012) إلى انخفاض النمو العالمي من 4.0 % مقدرة في سبتمبر إلى 3.3 % و انخفاض النمو في منطقة الأورو من 1.1 % مقدرة في سبتمبر إلى - 0.5 % مقابل 1.6 % مسجلة في 2011.

- عدم استقرار الأوضاع بليبيا،

- عدم وضوح الرؤيا بخصوص الوضع في منطقة الخليج و الخلافات مع ايران و انعكاساته على تطور أسعار النفط في السوق العالمية.

• تلبية أغلب الطموحات الشعبية والمتعلقة خصوصا بالتشغيل و التنمية الجهوية المتوازنة مع الحرص على الملاءمة بين الجوانب المالية و الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية.

• التعويل على الموارد الذاتية الوطنية لمجابهة الضغوطات المسلطة على الميزانية بهدف التقليل قدر الإمكان من اللجوء إلى الإقتراض و خاصة الإقتراض الخارجي و المحافظة على توازنات المالية العمومية في سنة 2012 و خاصة على المدى المتوسط و البعيد.

3- و يتميز مشروع الميزانية التكميلية المقترح في إطار قانون المالية التكميلي بإدخال تعديلات على الصيغة الأصلية تتمثل خاصة في :

• تحيين التقديرات الأولية لميزانية الدولة لسنة 2012 قبضا و صرفا للأخذ بعين الإعتبار العناصر التالية :

- النتائج الأولية لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2011 على مستوى الإستخلاصات الجبائية التي تميزت بتحسن بالمقارنة مع النتائج المنتظرة ،

- تجسيم الإجراءات التي تم إقرارها بعد المصادقة على قانون المالية الأصلي و المقدر انعكاسها بحوالي 213 م د و المتعلقة أساسا بالإنديابات الإضافية لحوالي 4000 عون (24 م د) و تحيين الزيادات الخصوصية في الأجور (54 م د منها

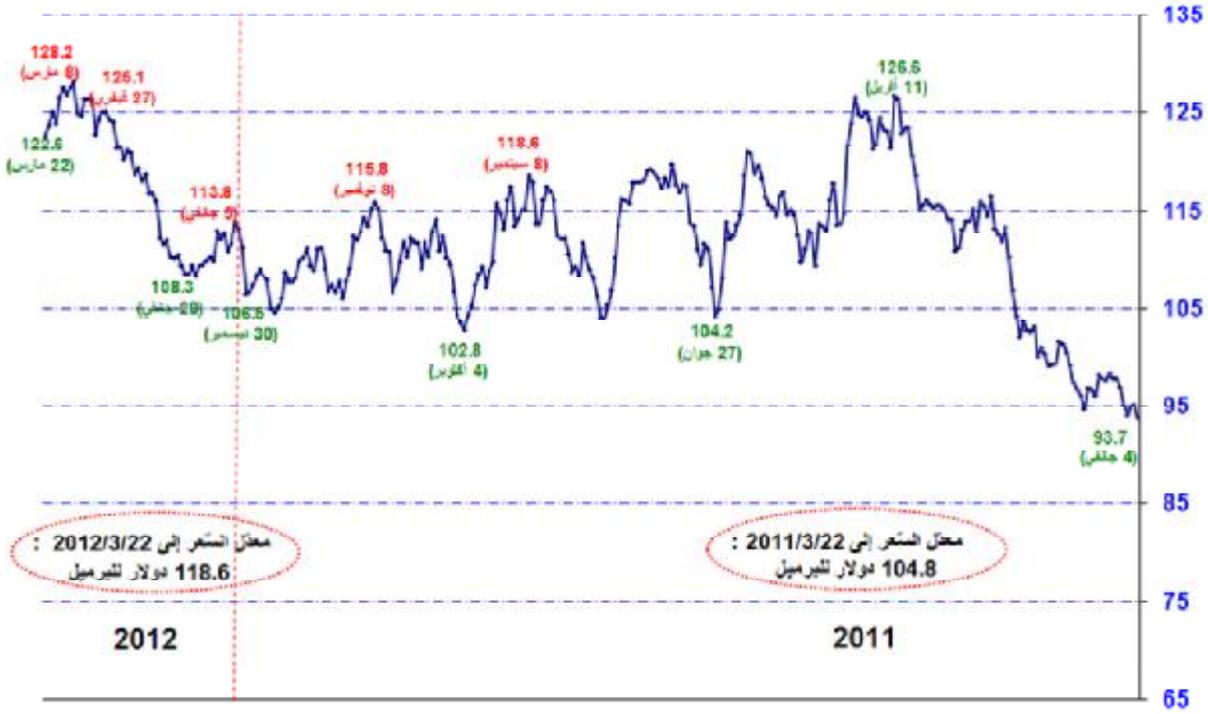
38 م د لسلك التعليم) والترفيه بـ 50 ألف في عدد العائلات المعوزة (35 م د) والحاجيات الإضافية لفائدة الجماعات المحلية (100 م د) مع مواصلة العمل على ترشيد النفقات و دعم الإعتمادات الموجهة للتنمية .

• **ملاءمة مستوى بعض المؤشرات و الفرضيات المحينة مع مستواها المنتظر .**

و تتعلق هذه الملاءمة بالخصوص بـ :

- **نسبة النمو بالأسعار القارة للنتاج المحلي الإجمالي في حدود 3.5 % في 2012 بعد الركود المسجل في سنة 2011 و المقدر بحوالي -1.8 % (مقابل تقديرات أولية بـ 4.5 % في 2012 و 0.2 % في 2011 على التوالي).**

- **اعتماد فرضية معدل سعر برميل النفط في مستوى 110 دولار للبرميل و معدل سعر صرف الدولار في حدود 1.500 دينار عوضا عن 100 دولار و 1.420 دينار مقدره أوليا على التوالي . علما وأن المعدل المسجل إلى تاريخ 22 مارس 2012 يبلغ 119 دولار مقابل 105 دولار في نفس الفترة من السنة الماضية من جهة و أن معدل كامل سنة 2011 بلغ 111 دولار للبرميل .**



- رصد إتمادات إضافية بحوالي 2.5 مليار دينار تهم بالخصوص المحاور التالية :
 - الإستثمار و خاصة في الجهات الداخلية و ما يشمله من بنية تحتية و تجهيزات و مرافق عمومية ،
 - التشغيل بمفهومه الواسع ،
 - الدعم الإضافي للمواد الإستهلاكية بالعلاقة مع ارتفاع الأسعار،
 - التدخلات لفائدة العائلات المعوزة،
 - ادراج اعتمادات لبرنامج المساكن الإجتماعية.

4- و بناء على ما سبق ذكره، يقترح تتقيح التقديرات الأولية المنصوص عليها بالقانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 31 ديسمبر 2011 و المتعلق بقانون المالية لسنة 2012 بالترفيح في مستواها ليبلغ حجم ميزانية الدولة المحينة لسنة 2012 قبضا و صرفا ما قدره 25401 م د باعتبار القروض الخارجية المحالة (125 م د) أي بزيادة 2466 م د أو نسبة 10.8 % بالمقارنة مع التقديرات الأولية (22935 م د). و ترتفع هذه الزيادة إلى 4553 م د أو نسبة 21.8 % بالرجوع إلى النتائج الأولية لسنة 2011 .

2012		2011		
الفارق	قانون المالية التكميلي	قانون المالية الأصلي	نتائج محتملة	
3500+	19644	16144	16620	• الموارد الذاتية
1034-	5757	6791	4228	• موارد الاقتراض + الخزينة
2466+	25401	22935	20848	مجموع الموارد = مجموع النفقات
1247+	14787	13540	12487	• نفقات التصرف
1200+	6400	5200	4860	• نفقات التنمية
-	125	125	106-	• قروض وتسبقات الخزينة
19+	4089	4070	3607	• خدمة الدين

5- و يعتمد التوازن المحين بالخصوص على :

- نتائج الإستشارة الجهوية و ما آلت إليه من ادراج اعتمادات إضافية للتنمية ،
 - معدل سعر النفط لكامل السنة في حدود 110 دولار للبرميل .
- علما وأن المعدل المسجل إلى تاريخ 22 مارس 2012 يبلغ

119 دولار مقابل 105 دولار في نفس الفترة من السنة الماضية من جهة و أن معدل كامل سنة 2011 بلغ 111 دولار للبرميل.

● تخصيص 3208 م د أي ما يعادل نسبة 4.6 % من الناتج المحلي الإجمالي أو 12.6 % من جملة نفقات الميزانية للدعم المباشر للمواد الأساسية و المحروقات و الكهرباء و النقل. و يفترض هذا المستوى من الدعم تعديل الأسعار الداخلية لتغطية قسط من الحاجيات المقدرة على أساس 110 دولار للبرميل مع مراعاة القدرة الشرائية للمواطن و القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية.

و يرتفع مستوى الدعم الجملي (مباشر و غير مباشر) للمواد المذكورة من 3208 م د إلى 5679 م د في صورة اعتبار الدعم غير المباشر بعنوان المحروقات و الكهرباء المحين لسنة 2012 على أساس المعطيات و الفرضيات المعتمدة (2471 م د).

● مواصلة الدولة لإحترام تعهداتها و التزاماتها بتسديد الدين العمومي في آجاله.

● استعمال موارد ذاتية وطنية استثنائية و غير متجددة مما يمكن من حصر اللجوء إلى الإقتراض و تفادي ارتفاع المديونية.

6- و تتميز الميزانية المحينة لسنة 2012 بالخصائص التالية :

على مستوى الموارد :

- أهمية الموارد الذاتية الوطنية الإضافية و الإستثنائية حيث ينتظر أن تبلغ 3072 م د و تمثل 12.1 % من جملة الموارد المحينة لميزانية الدولة لسنة 2012 .

- التخفيض في مستوى الاقتراض و حصره في حدود 23 % من مجموع الموارد لمواصلة التحكم في نسبة التداين العمومي من الناتج.

على مستوى النفقات :

- أهمية الأجور التي تمثل حوالي 41 % من نفقات الدولة دون الدين العمومي و 75 % من جملة نفقات التصرف دون الدعم.

- أهمية الإعتمادات المخصصة للتنمية و التشغيل و الموجهة بالخصوص إلى الجهات الداخلية حيث ينتظر أن ترتفع نفقات التنمية بحوالي 34 % بالمقارنة مع مستواها في 2011 و أن تبلغ حوالي 9.2 % من الناتج المحلي للسنة الجارية مقابل 7.4 % في 2011.

• ارتفاع حجم الدعم المباشر الموجه للمواد الأساسية و المحروقات والنقل إلى مستوى مرتفع جدا ليبلغ 3208 م د و يمثل حوالي 4.6 % من الناتج المحلي .

ويفترض هذا المستوى من الدعم تعديل أسعار المحروقات لتغطية الحاجيات المقدرة على أساس 110 دولار .

• تسديد 4089 م د بعنوان خدمة الدين العمومي تأخذ في الاعتبار تسديد قرض السوق المالية العالمية في حدود 975 م د (650 مليون دولار).

على مستوى التوازن :

• قبول عجز ميزانية الدولة في حدود 4568 م د أو ما يعادل نسبة 6.6 % من الناتج مقابل 6.0 % مقدرة أوليا و 3.7 % منتظرة لسنة 2011 و توقع بلوغ حجم الدين العمومي في موفى 2012 نسبة 45.9 % من الناتج مقابل 44.5 % منتظرة في موفى 2011 و 40.5 % مسجلة في 2010.

و يعتبر هذا المستوى (6.6 %) مقبولا في 2012 بالرجوع إلى الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد الوطني من جهة و أهداف التنمية من جهة أخرى على أن يتم العمل في المستقبل على التحكم في العجز وحصره في مستويات منخفضة سعيا للتقليص في مستوى التداين العمومي من جهة و حفاظا على سلامة التوازنات المالية و حصر مؤشراتها في مستويات مقبولة.

• الموازنة بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي لميزانية الدولة
حيث :

- يستأثر القطاع الاجتماعي بالمناب الأوفر حوالي 67 %
من الاعتمادات الموزعة لنفقات التصرف،

- يستأثر القطاع الاقتصادي بـ 65 % من جملة نفقات
التنمية الموزعة،

• ترسيم اعتمادات غير موزعة بين الوزارات و طارئة تقارب
1400 مليون دينار أو ما يعادل 2 % من الناتج المحلي الإجمالي
و هو ما يمثل هامش مرونة لتنفيذ ميزانية الدولة لمجابهة الطلبات
الإضافية و الطوارئ التي قد تحدث خلال السنة و ذلك سواء :

- على مستوى العنوان الأول (678 م د) في صورة ارتفاع
أسعار المحروقات في السوق العالمية فوق المستوى المعتمد
110 دولار و ضرورة تزويد السوق الوطنية ،

- على مستوى العنوان الثاني (726 م د) لإنجاز المشاريع
المبرمجة و خاصة منها المشاريع التي تم اقتراحها
و لازالت تحت الدرس و ذلك حسب تقدمها .

7- و يحصل الجدول التالي توازن مشروع ميزانية الدولة المحيئة لسنة
2012 وتطورها مقارنة بالتقديرات الأولية والنتائج المتوفرة لسنة 2011 :

2012			2011 متوقعة		
الفارق	قانون المالية التكميلي	قانون المالية الأصلي			
3500.0+	19644.0	16144.0	16619.9	<ul style="list-style-type: none"> • الموارد الذاتية <ul style="list-style-type: none"> - المداخيل الجبائية - المداخيل غير الجبائية • موارد الاقتراض + الخزينة <ul style="list-style-type: none"> - الإقتراض الداخلي - الإقتراض الخارجي - موارد الخزينة 	
752.0+	14566.0	13814.0	13667.8		
2748.0+	5078.0	2330.0	2952.1		
1034.0-	5757.0	6791.0	4228.2		
1415.0-	1417.0	2832.0	1335.0		
381.0+	4340.0	3959.0	2456.6		
-	-	-	436.6		
2466.0+	25401.0	22935.0	20848.1		جملة الموارد = النفقات
1247.0+	14787.0	13540.0	12487.5		<ul style="list-style-type: none"> • نفقات التصرف <ul style="list-style-type: none"> - الأجور - وسائل المصالح - نفقات الدعم - تدخلات دون الدعم - نفقات طارئة و غير موزعة • نفقات التنمية <ul style="list-style-type: none"> - الإستثمارات المباشرة - التمويل العمومي و التدخلات - مشاريع تحت الدرس - نفقات طارئة و غير موزعة • قروض وتسبقات الخزينة • خدمة الدين <ul style="list-style-type: none"> - الفائدة - الأصل
82.7+	8647.4	8564.7	7690.2		
11.5+	922.1	910.6	863.1		
370.0+	3207.5	2837.5	2869.0		
221.1+	1330.9	1109.8	1065.2		
560.7+	678.1	117.4	-		
1200.0+	6400.0	5200.0	4859.9		
273.1+	2616.0	2342.9	1999.0		
403.3+	3058.4	2655.1	2860.9		
523.6+	523.6	-	-		
-	202.0	202.0	-		
-	125.0	125.0	106.3 -		
19.0+	4089.0	4070.0	3607.0		
30.0-	1300.0	1330.0	1190.1		
49.0+	2789.0	2740.0	2416.9		

المؤشرات

	3.5%	4.5%	1.8%-	• النمو (%)
	4568-	4323-	2401.7-	• العجز (م د)
	6.6%-	6.0%-	3.7%-	(% من الناتج)
	45.9%	46.2%	44.5%	• المديونية (% الناتج)

الجزء الثاني

موارد ميزانية الدولة

المحينة لسنة 2012

تحسين الموارد

8- تم تحسين جملة موارد ميزانية الدولة التكميلية لسنة 2012 (باعتبار القروض المحالة) بالترفع لتبلغ **25401 م د** أي زيادة صافية بـ **2466 م د** أو **10.7 %** بالمقارنة مع التقديرات الأولية و زيادة بـ **4553 م د** أو **21.8 %** بالرجوع إلى النتائج الوقتية لسنة 2011.

9- ويعتمد هذا التحسين بالخصوص على :

- **النتائج المسجلة لسنة 2011 وتطور مختلف المؤشرات الاقتصادية لسنتي 2011 و 2012** خصوصا فيما يتعلق بنسق النمو وتطور واردات السلع الموجهة للسوق الداخلية و هيكلتها،

- **اعتماد معدل سعر البرميل بـ 110 \$** لنوعية البرنت و الحجم المنتظر للإنتاج الوطني من المحروقات و هيكلته،

- **تعبئة مداخيل استثنائية إضافية بعنوان المصادرة أرفع من التقديرات الأولية،**

- **ادراج مبلغ هام بعنوان التخصيص** متأت من استعمال جزء من الرصيد المتوفر لدى البنك المركزي التونسي بعنوان التفويت سنة 2006 في 35 % من رأس مال اتصالات تونس،

- **مردود الإجراءات المقترحة في مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2012 و المتعلقة بالخصوص بالمصالحة مع المطالب بالأداء و مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية و تحسين مردود الأداء و تدعيم المراقبة و الإستخلاص،**

- **حصر مستوى عجز الميزانية في حدود 6.6 % من الناتج** لمواصلة التحكم في المديونية و حصرها في مستويات مقبولة.

10- و يحصل الجدول الموالي تحيين موارد ميزانية الدولة لسنة 2012 و مقارنتها بالتقديرات الأولية.

2012			2011	
التنقيح	ق م ت	ق.م		
3500	19644	16144	16620	موارد ذاتية
	% 18.2	% 2.9-	% 12.1	
752	14566	13814	13668	• مداخيل جبائية
	% 6.6	% 1.1	% 7.6	
2748	5078	2330	2952	• مداخيل غير جبائية
	% 72.0	% 21.1-	% 39.0	
1034-	5757	6791	4228	موارد الاقتراض
	% 36.2	% 60.6	% 37.0	
2466	25401	22935	20848	الجملة
	% 21.8	% 10.0	% 16.4	

11- وتتأتى هذه الموارد لحد 77 % من الموارد الذاتية و 23 % من موارد الاقتراض.

الموارد الذاتية

12- على ضوء الفرضيات المعتمدة، ينتظر تعبئة موارد ذاتية خلال 2012 في حدود 19644 م د مقابل 16144 م د مقدرة أوليا أي بزيادة 3500 م د أو نسبة 21.7 % . و تتأتى هذه الموارد لحد 74 % من المداخيل الجبائية و 26 % من المداخيل غير الجبائية.

13- و يأخذ هذا التحيين بعين الاعتبار الانعكاس المالي للإجراءات المزمع ادراجها ضمن مشروع قانون المالية التكميلي المقترح من جهة و تأثير الفرضيات المعتمدة من جهة أخرى.

14- و تتوزع المداخل الذاتية الوطنية الإضافية المنتظرة (3072 م د) كما يلي :

المجموع	المدخل غير الجبائية	المدخل الجبائية			العوامل
		الجملة	أداءات غير مباشرة	أداءات مباشرة	
2500	2200	300	218	82	مردود الإجراءات المقترحة
250	50	200	120	80	• إجراءات المصالحة
50	-	50	68	18-	• تعبئة موارد جبائية إضافية
50	-	50	30	20	• تدعيم الإستخلاص
450	450				• المساهمة الإستثنائية التطوعية
900	900				• استعمال مداخل تخصيص اتصالات تونس
800	800				• الترفيع في مداخل المصادرة
572	120	452	179	273	العوامل الأخرى
202	50	152	-	152	• انعكاس فرضية ارتفاع سعر النفط
370	70	300	179	121	• نتائج 2011
3072	2320	752	397	355	المجموع

15- و تتوزع الزيادة المنتظرة خلال سنة 2012 على مستوى الموارد الذاتية (3500 م د) لحد 752 م د بعنوان المداخل الجبائية و لحد 2748 م د بعنوان المداخل غير الجبائية.

المدخل الجبائية

16- تم تحيين المداخل الجبائية لسنة 2012 بـ 14566 م د أي بزيادة 752 م د أو 5.4 % بالمقارنة مع التقديرات الأولية و زيادة بـ 898 م د أو نسبة 6.6 % بالرجوع إلى النتائج المسجلة في سنة 2011.

17- و يفضي هذا التحيين إلى نسبة ضغط جبائي جملي في حدود 21.0 % و نسبة ضغط دون اعتبار الجباية البترولية في حدود 19.2 %.

18- و يحصل الجدول الموالي تحيين المداخل الجبائية ومقارنتها بالتقديرات الأولية.

2012			2011	
التنقيح	ق م ت	ق م		
410	6302 % 6.2	5892 % 0.7-	5936 % 17.9	الأداءات المباشرة
55	3180 % 10.0	3125 % 8.1	2890 % 11.1	- الضريبة على الدخل
355	3122 % 2.5	2767 % 9.2-	3046 % 25.2	- الضريبة على الشركات
342	8264 % 6.9	7922 % 2.5	7732 % 0.9	الأداءات غير المباشرة
225	4154 % 8.8	3929 % 2.9	3818 % 1.8	- الأداء على القيمة المضافة
117	4110 % 5.0	3993 % 2.0	3914 % 0.1-	- معالم أخرى
752	14566 % 6.6	13814 % 1.1	13668 % 7.6	جملة المداخل الجبائية
	% 21.0	% 19.3	% 21.2	الضغط الجبائي الجملي
	% 19.2	% 18.2	% 19.9	الضغط الجبائي دون النفط

19- وتتميز المداخل الجبائية المحينة لسنة 2012 بالخصائص التالية :

- هيكلتها : 43 % أداءات مباشرة و 57 % أداءات غير مباشرة .
- تطورها : نمو بـ 6.6 % ناتج عن :

- نمو الجباية غير المباشرة بـ 6.9 % و عدم ارتفاع استرجاع

الأداء و تعبئة المردود المنتظر من الإجراءات المقترحة

- تطور الضريبة على الشركات البترولية بـ 23.5 % باعتبار

فرضية الإنتاج المتوقع في 2012 وفرضية معدل سعر البرميل

(\$ 110).

- انخفاض الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 8.0 % بالعلاقة مع النمو المتوقع سنة 2011 و ذلك بالرغم من المردود المتوقع للإجراءات المقترحة ضمن مشروع قانون المالية التكميلي.
- بقاء الخصم من المورد السبيل الأمثل لاستخلاص الجباية، حيث تطور مناب الخصم من المورد من 18.5 % سنة 2000 إلى 25 % مسجلة في 2010 و 25.7 % مسجلة في 2011 و 26.2 % منتظرة لسنة 2012.

المداخل غير الجبائية

- 20- أما المداخل غير الجبائية المحينة لسنة 2012 ، فقد تم الترفيع في مستواها بصفة استثنائية لتبلغ 5078 م د أي بزيادة بـ 2748 م د بالمقارنة مع التقديرات الأولية.
- 21- وتفسر الزيادة أساسا بإدراج مداخل استثنائية خلال سنة 2012 متأتية بالخصوص من :

• الترفيع بـ 800 م د في مبلغ القسط الأول الراجع لميزانية الدولة في 2012 بعنوان مداخل مصادرة الأموال و الممتلكات المسترجعة لفائدة الدولة من 400 م د مقدرة أوليا إلى 1200 م د .
و من المنتظر أن تتأتى هذه المداخل بعنوان التقويت في الأملاك المصادرة التالية :

- المنقولات
- محافظ السندات
- السيولة و شبه السيولة
- المساهمات
- العقارات

- استعمال 900 م د من الرصيد المتوفر لدى البنك المركزي التونسي بعنوان مداخل التفويت في رأس مال اتصالات تونس سنة 2006. علما أن إستعمالات مداخل التخصيص المذكورة انحصرت في تسديد بعض القروض الخارجية ذات الكلفة المرتفعة سنتي 2006 (430 م د) و 2007 (341 م د).
- ادراج مساهمة استثنائية تطوعية مفتوحة لكل التونسيين سواء داخل تونس أو خارجها. و ينتظر أن يتم تعبئة 450 م د في 2012.
- الترفيع في حجم الهبات الخارجية بـ 428 م د ليبلغ المستوى المحين 600 م د .
- استخلاص 444 م د بعنوان أتاوة عبور أنبوب الغاز الجزائري عبر التراب التونسي مقابل 394 م د مقدرة أوليا أي بزيادة 50 م د ناتجة عن ارتفاع سعر البرميل و سعر صرف الدولار.

22 - ويحصل الجدول الموالي أهم العناصر المكونة لهذه المداخل :

التنقيح	ق م ت	ق م	
800 +	1200	400	- مداخل المصادرة
900 +	1000	100	- مداخل التخصيص
450 +	450	-	- المساهمة الإستثنائية التطوعية
428 +	600	172	- الهبات الخارجية
70 +	937	867	- عائدات المساهمات
50 +	444	394	- أتاوة الغاز
50 +	447	397	- مداخل أخرى
2748 +	5078	2330	جملة المداخل غير الجبائية

موارد الاقتراض

23- تم تحيين موارد الاقتراض لسنة 2012 بالتخفيض بـ 1034 م د لتبلغ 5757 م د باعتبار القروض الخارجية المحالة (125 م د) مقابل 6791 م د مقدرة في إطار قانون المالية الأصلي.

24- و يفسر الإنخفاض بتعبئة موارد استثنائية إضافية هامة في حدود 1328 م د متأتية بعنوان التخصيص لحد 900 م د (1000 م د مقابل 100 م د مقدرة أوليا) و بعنوان الهبات الخارجية لحد 428 م د (600 م د مقابل 172 م د مقدرة أوليا).

25- أما الفارق بين انخفاض موارد الإقتراض (1034) و ارتفاع موارد التخصيص و الهبات (1328) فهو يعزى إلى ارتفاع عجز الميزانية بـ 245 م د إذ مر من 4323 م د مقدرة أوليا إلى 4568 م د محينة و تحيين تسديد أصل الدين العمومي بالارتفاع بـ 49 م د (بالعلاقة مع تحيين أسعار العملات الرئيسية).

26- و تم ضبط هذه الموارد على أساس استكمال تغطية بقية عجز الميزانية في حدود 2968 م د (4568 م د - 1600 م د) و حاجيات تسديد أصل الدين (2789 م د).

27- و يتأتى حجم الإقتراض المحين (5757 م د) من الاقتراض الداخلي لحد 1417 م د ومن الاقتراض الخارجي لحد 4340 م د وذلك على أساس حاجيات تسديد أصل كل دين.

28- ومن المنتظر أن تتأتى موارد الاقتراض الخارجي (4340 م د) باعتبار القروض الخارجية المحالة من :

- القروض الخارجية الموظفة مباشرة لتمويل مشاريع الدولة (720 م د)
- مشاريع المؤسسات العمومية (125 م د)،
- برنامج ثاني للدعم الاقتصادي (1695 م د) متأت من البنك الدولي (500 مليون دولار) و البنك الإفريقي للتنمية (500 مليون دولار) و الوكالة الفرنسية للتنمية بعنوان القسط الثاني من برنامج 2011 (100 مليون أورو)،
- السوق المالية العالمية (1800 م د) و مصدره قطر (500 مليون دولار) و قرض بضمان مشترك من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و البنك الدولي (700 مليون دولار).

علما وأنه سيتم خلال 2012 تسديد قرض السوق المالية العالمية 650 مليون دولار المصدر سنة 2002.

29- كما ينتظر أن تتم تعبئة موارد الاقتراض الداخلي أساسا بواسطة مختلف رفاع الخزينة.

30- وبناءا على الاقتراض الصافي المقدر لسنة 2012 — 2968 م د باعتبار القروض المحالة (5757 - 2789)، من المتوقع أن يبلغ حجم الدين العمومي حوالي **31936 م د** في موفى سنة 2012 أي ما يعادل **45.9 %** من الناتج المحلي الإجمالي، ويتكون لحد **39.5 %** من الدين الداخلي و **60.5 %** من الدين الخارجي.

الجدول 1 : هيكلة الدين العمومي :

2012		2011	
قانون المالية التكميلي	قانون المالية الأصلي		
12623 % 39.5	13790 % 41.8	12078 % 42.0	حجم الدين العمومي الداخلي مناب الدين الداخلي (%)
19313 % 60.5	19231 % 58.2	16690 % 58.0	حجم الدين العمومي الخارجي مناب الدين الخارجي (%)
31936 % 45.9	33021 % 46.2	28768 % 44.5	مجموع حجم الدين العمومي % من الناتج المحلي الإجمالي

الجزء الثالث

نفقات ميزانية الدولة

تحيين النفقات

1- يرمي مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2012 إلى تعديل الاعتمادات الأولية لميزانية الدولة بهدف الضغط على النفقات في بعض البنود ، وكذلك بإضافة نفقات جديدة على ضوء انجاز ميزانية سنة 2011 وإدراج مشاريع وبرامج جديدة خاصة من ضمن المشاريع التي تم اقتراحها أثناء جلسات المقاربات بين الجهات والوزارات المعنية.

وقد أفضت عملية التحيين هذه إلى الترفيع في جملة النفقات من 22 810 م د (دون اعتبار القروض المحالة) إلى 25 276 م د أي بزيادة 2 466 م د تمثل نسبة 10,8 % .

2- وتتأتى هذه الزيادة من الترفيع في :

1- نفقات التصرف :

- نفقات الدعم: 370 م د

§ المحروقات : 328 م د

§ المواد الأساسية : 42 م د

- نفقات الأجور : 83 م د

- نفقات وسائل المصالح : 11 م د

- نفقات التدخل دون الدعم : 222 م د

منها :

§ دعم الجماعات المحلية : 100 م د

§ منح للعائلات المعوزة : 106 م د

- نفقات طارئة وغير موزعة 561 م د

<u>200 م د</u>	2- نفقات التنمية :
: 1 000 م د	- استثمارات
: 477 م د	§ مشاريع وبرامج إضافية (اعتمادات دفع)
: 523 م د	§ مشاريع تحت الدرس
: 100 م د	- برامج التشغيل
: 100 م د	- برنامج السكن الاجتماعي
<u>19 م د</u>	3- خدمة الدين العمومي :

وتبلغ الكلفة الجمالية للمشاريع والبرامج الاضافية المبوبة والمقترحة بمشروع قانون المالية التكميلي 1 330 م د .

هذا وتتوزع هذه النفقات الجمالية والبالغة 25 276 م د على النحو التالي :

ق م تكميلي 2012	التحيين		ق م الأصلي 2012	بيان النفقات
	%	المبلغ		
<u>14 787,0</u>	<u>9,2</u>	<u>1 247,0</u>	<u>13 540,0</u>	<u>1- نفقات التصرف</u>
8 647,4	1,0	82,7	8 564,7	نفقات التأجير
922,1	1,3	11,5	910,6	نفقات الوسائل
4 538,4	15,0	591,1	3 947,3	نفقات التدخل
1 242,0	3,5	42,0	1 200,0	* دعم المواد الأساسية
277,5	-	-	277,5	* دعم النقل
1 688,0	24,1	328,0	1 360,0	* دعم المحروقات
92,1	-6,1	-6,0	98,1	* الحسابات الخاصة في الخزينة
1 238,8	22,4	227,1	1 011,7	* تدخلات أخرى
678,1		561,7	117,4	النفقات الطارئة وغير الموزعة
<u>6 400,0</u>	<u>23,1</u>	<u>1 200,0</u>	<u>5 200,0</u>	<u>2- نفقات التنمية</u>
2616,0	11,6	273,1	2 342,9	الاستثمارات المباشرة
2 034,2	15,0	265,4	1 768,8	على الموارد العامة للميزانية
581,8	1,3	7,7	574,1	على موارد القروض الخارجية الموظفة
2 069,9	12,9	236,8	1 833,1	التمويل العمومي
1 932,1	13,8	234,5	1 697,6	على الموارد العامة للميزانية
137,8	1,7	2,3	135,5	على موارد القروض الخارجية الموظفة
725,6		523,6	202,0	النفقات غير الموزعة
988,5	20,3	166,5	822,0	الحسابات الخاصة في الخزينة
<u>4 089,0</u>	<u>0,5</u>	<u>19,0</u>	<u>4 070,0</u>	<u>3- تسديد الدين العمومي</u>
1 300,0	-2,6	-30,0	1 330,0	فوائد الدين العمومي
2 789,0	1,6	49,0	2 740,0	أصل الدين العمومي
25 276,0	10,8	2 466,0	22 810,0	المجموع العام

3- وقد تم ضبط هذه التقديرات باعتبار المستجدات على الساحة الوطنية وعلى الساحة الدولية وعلى أساس تجسيم عدد من الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والتوجهات التي اتخذتها الحكومة خلال سنة 2012.

4- وتتمثل أهم هذه الإجراءات والتوجهات خاصة في :

- الترفيع في حجم الاستثمارات بـ477 م د (دفعاً) لتحقيق قسط هام من الاقتراحات الصادرة عن الجهات في إطار الاستشارات الجهوية التي نظمت للغرض مع ترسيم مشاريع إضافية بكلفة تقدر بـ 1 330 م د .
- هذا مع الإشارة إلى أنه تم الترفيع في النفقات غير الموزعة المخصصة لنفقات التنمية بـ523 م د (دفعاً) ليتسنى الاستجابة للطلبات الإضافية حسب التقدم الفعلي لهذه المشاريع.
- الترفيع في حجم الاعتمادات المرصودة لفائدة برامج الصندوق الوطني للتشغيل بـ100 م د لتصبح 520 م د مقابل 420 م د مقدرة أولياً.
- رصد اعتماد قدره 100 م د للشروع في انجاز برنامج للسكن الاجتماعي.
- انتداب حوالي 4 000 عوناً إضافياً علاوة على تراخيص قانون المالية الأصلي والبالغة حوالي 21 000 عوناً.
- الترفيع في عدد المنتفعين بالمنح القارة من الفئات محدودة الدخل بـ50 000 عائلة وفي مبلغ هذه المنحة بـ30 د شهرياً لتصبح المنحة 100 د شهرياً ستنتفع بها 235.000 عائلة وذلك بانعكاس مالي إضافي بـ106 م د .
- الترفيع في اعتمادات تعويض المواد الأساسية بـ 42 م د نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار .

- الترفيع في نفقات دعم المحروقات بـ 328 م د لتمر من 1 360 م د مرسمة بقانون المالية الأصلي إلى 1 688 م د علما وان هذا الترفيع مرتبط باستقرار معدل سعر اليرميل في مستوى 110 دولار لكامل السنة واستقرار معدل سعر صرف الدولار في حدود 1,500 دينار ، ويستوجب هذا المستوى من الدعم إجراء تعديل على الأسعار الداخلية لهذه المواد .

- الترفيع في حجم الاعتمادات الطارئة وغير الموزعة المخصصة لنفقات التصرف بـ 562 م د لتبلغ 678 م د تحسبا لكل الطوارئ التي قد تحدث خلال السنة الجارية.

- تحيين نفقات خدمة الدين نتيجة تحيين أسعار صرف العملات الرئيسية.

5- هذا وتوزع الاعتمادات المقترحة حسب مختلف أبواب الميزانية وفقا للجدول الموالى :

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2012 حسب الأبواب

بحساب آد

الجملة		نفقات التنمية		نفقات التصرف		بيان الأبواب	
		ق م ت 2012	ق م أصلي 2012	ق م ت 2012	ق م أصلي 2012		ق م ت 2012
5 000	22 230	17 230	491	491	21 739	16 739	1- المجلس الوطني التأسيسي
0	71 869	71 869	3 500	3 500	68 369	68 369	2- رئاسة الجمهورية
-3 049	126 486	129 535	11 495	16 007	114 991	113 528	3- رئاسة الحكومة
2 280	125 393	123 113	11 445	13 127	113 948	109 986	جزء 1
-5 329	1 093	6 422	50	2 880	1 043	3 542	جزء 2
160 550	1 885 639	1 725 089	145 032	96 532	1 740 607	1 628 557	4- وزارة الداخلية
6 487	327 133	320 646	37 483	34 860	289 650	285 786	5- وزارة العدل
8 156	8 156		3 205		4 951		6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
-2 326	159 711	162 037	6 563	8 113	153 148	153 924	7- وزارة الشؤون الخارجية
31 520	1 046 433	1 014 913	129 130	127 730	917 303	887 183	8- وزارة الدفاع الوطني
73	68 119	68 046	2 774	2 774	65 345	65 272	9- وزارة الشؤون الدينية
-2 860	337 559	340 419	30 210	33 175	307 349	307 244	10- وزارة المالية
-25 418	38 931	64 349	26 762	30 216	12 169	34 133	11- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
165 211	710 483	545 272	674 920	531 502	35 563	13 770	12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط
0	58 818	58 818	23 139	23 213	35 679	35 605	13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
126 795	1 194 027	1 067 232	766 743	648 676	427 284	418 556	14- وزارة الفلاحة
7 885	271 282	263 397	234 059	226 174	37 223	37 223	15- وزارة البيئة
334 560	2 111 254	1 776 694	394 137	387 577	1 717 117	1 389 117	16- وزارة الصناعة
50 850	1 338 818	1 287 968	32 247	24 177	1 306 571	1 263 791	17- وزارة التجارة والصناعات التقليدية
-148	127 287	127 435	112 209	112 387	15 078	15 048	18- وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال
3 004	139 598	136 594	94 175	91 505	45 423	45 089	19- وزارة السياحة
149 797	1 278 955	1 129 158	1 162 700	1 009 200	116 255	119 958	20- وزارة التجهيز
25	565 343	565 318	274 160	274 135	291 183	291 183	21- وزارة النقل
4 214	75 505	71 291	11 578	7 155	63 927	64 136	22- وزارة شؤون المرأة والأسرة
-3 717	15 404	19 121	2 178	2 178	13 226	16 943	شؤون المرأة
7 931	60 101	52 170	9 400	4 977	50 701	47 193	الطفولة
1 674	179 139	177 465	69 804	63 952	109 335	113 513	23- وزارة الثقافة
12 343	415 182	402 839	111 530	100 730	303 652	302 109	24- وزارة الشباب والرياضة
739	324 840	324 101	75 730	75 730	249 110	248 371	الرياضة
11 604	90 342	78 738	35 800	25 000	54 542	53 738	الشباب
5 000	1 253 419	1 248 419	135 000	135 000	1 118 419	1 113 419	25- وزارة الصحة
146 266	633 343	487 077	74 714	73 809	558 629	413 268	26- وزارة الشؤون الإجتماعية
64 915	3 282 244	3 217 329	245 367	182 252	3 036 877	3 035 077	27- وزارة التربية
2 561	1 236 868	1 234 307	247 762	245 272	989 106	989 035	28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
2 720	1 126 845	1 124 125	178 040	175 970	948 805	948 155	التعليم العالي
-159	110 023	110 182	69 722	69 302	40 301	40 880	البحث العلمي
109 640	819 490	709 850	613 540	507 900	205 950	201 950	29- وزارة التشغيل والتكوين المهني
9 640	224 695	215 055	67 590	61 950	157 105	153 105	التكوين المهني
100 000	594 795	494 795	545 950	445 950	48 845	48 845	التشغيل
1 084 275	1 403 679	319 404	725 571	201 986	678 108	117 418	30- النفقات الطارئة وغير الموزعة
2 447 000	21 187 000	18 740 000	6 400 000	5 200 000	14 787 000	13 540 000	الجملة =

نفقات ميزانية التصرف لسنة 2012 حسب الأبواب

بحساب آد

نفقات التصرف			بيان الأبواب
الفارق	ق م تكميلي 2012	ق م أصلي 2012	
5 000	21 739	16 739	1- المجلس الوطني التأسيسي
0	68 369	68 369	2- رئاسة الجمهورية
1 463	114 991	113 528	3- رئاسة الحكومة
3 962	113 948	109 986	جزء 1
-2 499	1 043	3 542	جزء 2
112 050	1 740 607	1 628 557	4- وزارة الداخلية
3 864	289 650	285 786	5- وزارة العدل
4 951	4 951		6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
-776	153 148	153 924	7- وزارة الشؤون الخارجية
30 120	917 303	887 183	8- وزارة الدفاع الوطني
73	65 345	65 272	9- وزارة الشؤون الدينية
105	307 349	307 244	10- وزارة المالية
-21 964	12 169	34 133	11- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
21 793	35 563	13 770	12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط
74	35 679	35 605	13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
8 728	427 284	418 556	14- وزارة الفلاحة
0	37 223	37 223	15- وزارة البيئة
328 000	1 717 117	1 389 117	16- وزارة الصناعة
42 780	1 306 571	1 263 791	17- وزارة التجارة والصناعات التقليدية
30	15 078	15 048	18- وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال
334	45 423	45 089	19- وزارة السياحة
-3 703	116 255	119 958	20- وزارة التجهيز
0	291 183	291 183	21- وزارة النقل
-209	63 927	64 136	22- وزارة شؤون المرأة والأسرة
-3 717	13 226	16 943	شؤون المرأة
3 508	50 701	47 193	الطفولة
-4 178	109 335	113 513	23- وزارة الثقافة
1 543	303 652	302 109	24- وزارة الشباب والرياضة
739	249 110	248 371	الرياضة
804	54 542	53 738	الشباب
5 000	1 118 419	1 113 419	25- وزارة الصحة
145 361	558 629	413 268	26- وزارة الشؤون الإجتماعية
1 800	3 036 877	3 035 077	27- وزارة التربية
71	989 106	989 035	28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
650	948 805	948 155	التعليم العالي
-579	40 301	40 880	البحث العلمي
4 000	205 950	201 950	29- وزارة التشغيل والتكوين المهني
4 000	157 105	153 105	التكوين المهني
0	48 845	48 845	التشغيل
560 690	678 108	117 418	30- النفقات الطارئة وغير الموزعة
1 247 000	14 787 000	13 540 000	الجملة =

نفقات التنمية لسنة 2012 حسب الأبواب (اعتمادات الدفع)

بحساب أد

نفقات التنمية			بيان الأبواب
الفارق	ق م تكميلي 2012	ق م أصلي 2012	
0	491	491	1- المجلس الوطني التأسيسي
0	3 500	3 500	2- رئاسة الجمهورية
-4 512	11 495	16 007	3- رئاسة الحكومة
-1 682	11 445	13 127	جزء 1
-2 830	50	2 880	جزء 2
48 500	145 032	96 532	4- وزارة الداخلية
2 623	37 483	34 860	5- وزارة العدل
3 205	3 205		6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
-1 550	6 563	8 113	7- وزارة الشؤون الخارجية
1 400	129 130	127 730	8- وزارة الدفاع الوطني
0	2 774	2 774	9- وزارة الشؤون الدينية
-2 965	30 210	33 175	10- وزارة المالية
-3 454	26 762	30 216	11- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
143 418	674 920	531 502	12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط
-74	23 139	23 213	13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
118 067	766 743	648 676	14- وزارة الفلاحة
7 885	234 059	226 174	15- وزارة البيئة
6 560	394 137	387 577	16- وزارة الصناعة
8 070	32 247	24 177	17- وزارة التجارة والصناعات التقليدية
-178	112 209	112 387	18- وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال
2 670	94 175	91 505	19- وزارة السياحة
153 500	1 162 700	1 009 200	20- وزارة التجهيز
25	274 160	274 135	21- وزارة النقل
4 423	11 578	7 155	22- وزارة شؤون المرأة والأسرة
0	2 178	2 178	شؤون المرأة
4 423	9 400	4 977	الطفولة
5 852	69 804	63 952	23- وزارة الثقافة
10 800	111 530	100 730	24- وزارة الشباب والرياضة
0	75 730	75 730	الرياضة
10 800	35 800	25 000	الشباب
0	135 000	135 000	25- وزارة الصحة
905	74 714	73 809	26- وزارة الشؤون الإجتماعية
63 115	245 367	182 252	27- وزارة التربية
2 490	247 762	245 272	28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
2 070	178 040	175 970	التعليم العالي
420	69 722	69 302	البحث العلمي
105 640	613 540	507 900	29- وزارة التشغيل والتكوين المهني
5 640	67 590	61 950	التكوين المهني
100 000	545 950	445 950	التشغيل
523 585	725 571	201 986	30- النفقات الطارئة وغير الموزعة
1 200 000	6 400 000	5 200 000	الجملة =

نفقات التنمية لسنة 2012 حسب الأبواب (اعتمادات البرامج)

بحساب أ د

نفقات التنمية			بيان الأبواب
الفارق	ق م تكميلي 2012	ق م أصلي 2012	
0			1- المجلس الوطني التأسيسي
-1 000	2 976	3 976	2- رئاسة الجمهورية
-1 562	6 710	8 272	3- رئاسة الحكومة
-1 562	6 710	8 272	جزء 1
			جزء 2
63 820	179 477	115 657	4- وزارة الداخلية
7 130	62 720	55 590	5- وزارة العدل
3 075	3 075		6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
-50	6 190	6 240	7- وزارة الشؤون الخارجية
400	124 130	123 730	8- وزارة الدفاع الوطني
0	2 674	2 674	9- وزارة الشؤون الدينية
2 849	29 458	26 609	10- وزارة المالية
-2 235	26 327	28 562	11- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
142 168	663 670	521 502	12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط
-1 553	1 199	2 752	13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
397 225	1 011 595	614 370	14- وزارة الفلاحة
1 000	56 807	55 807	15- وزارة البيئة
8 049	292 793	284 744	16- وزارة الصناعة
8 070	31 827	23 757	17- وزارة التجارة والصناعات التقليدية
290	2 677	2 387	18- وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال
1 140	67 423	66 283	19- وزارة السياحة
200 950	1 132 739	931 789	20- وزارة التجهيز
25	165 657	165 632	21- وزارة النقل
11 265	19 518	8 253	22- وزارة شؤون المرأة والأسرة
0	2 100	2 100	شؤون المرأة
11 265	17 418	6 153	الطفولة
53 264	82 693	29 429	23- وزارة الثقافة
0	219 500	219 500	24- وزارة الشباب والرياضة
0	152 400	152 400	الرياضة
0	67 100	67 100	الشباب
171 880	357 659	185 779	25- وزارة الصحة
3 150	76 733	73 583	26- وزارة الشؤون الإجتماعية
84 600	296 212	211 612	27- وزارة التربية
15 343	241 573	226 230	28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
12 970	203 740	190 770	التعليم العالي
2 373	37 833	35 460	البحث العلمي
500	28 230	27 730	29- وزارة التشغيل والتكوين المهني
500	2 218	1 718	التكوين المهني
0	26 012	26 012	التشغيل
1 169 793	5 192 242	4 022 449	الجمالية =

نققات التصرف

نفقات التصرف لسنة 2012

1 - تقدر نفقات التصرف لسنة 2012 بـ 14 787 م د مقابل 13 540 م د مرسمة بقانون المالية الأصلي لسنة 2012 مسجلة زيادة بـ 9,2 % أي 1 247 م د .
ومقارنة بنتائج سنة 2011 تسجل تقديرات نفقات التصرف ارتفاعا بـ 18,5 %.

2 - وتوزع الاعتمادات الجمالية المقترحة بين مختلف النفقات على النحو التالي:

نفقات الأجور :

3- ضببت نفقات الأجور لسنة 2012 في مستوى 8 647,4 م د مقابل 8 564,7 م د مرسمة بقانون المالية الأصلي لسنة 2012 أي بزيادة 82,7 م د تمثل نسبة 1,0 %.

ومقارنة بنتائج سنة 2011 (7 690 م د) تتطور نفقات الأجور بـ 12,4 % .

وتتأتى الزيادة البالغة 82,7 م د المقترحة بعنوان نفقات التأجير أساسا من :

- كلفة الانتدابات الإضافية لحوالي 4 000 عونا : 33,6 م د

(لتبلغ جملة الانتدابات المرخص فيها بعنوان 2012

حوالي 25 000 عونا)

- تعديل كلفة تأجير العسكريين : 30 م د

- تعديل كلفة المنح المسندة لأعضاء المجلس التأسيسي : 5 م د

4- هذا وستوظف الانتدابات الإضافية المذكورة في حدود 1 056 عونا لفائدة منظومة التربية والتعليم والتكوين أي بنسبة 27 % و 900 أي حوالي 23 % لفائدة وزارة الصحة العمومية.

وتتوزع الانتدابات الجمالية بين مختلف القطاعات على النحو التالي :

القطاع	انتدابات ق م الأصلي	المقترح إضافته ق م تكميلي	جملة التراخيص	القسط
التربية	5 089	578	5 667	22,6
الصحة	3 203	900	4 103	16,4
الداخلية	3 075	-	3 075	12,3
الشباب والرياضة	1 893	300	2 193	8,8
العدل	1 356	640	1 996	8,0
التعليم العالي والبحث العلمي	978	118	1 096	4,4
المالية	961	-	961	3,8
التكوين والتشغيل	742	60	802	3,2
الشؤون الاجتماعية	325	408	733	2,9
الفلاحة	440	100	540	2,2
المرأة والطفولة	444	345	789	3,2
التجهيز	98	160	258	1,0
التجارة	44	114	158	0,6
قطاعات أخرى	2 490	150	2 640	10,5
الجملة العامة	21 138	3 873	25 011	100

وباعتبار هذه الانتدابات يبلغ العدد الجملي للأعوان المباشرين إلى موفى 2012 حوالي 581 ألف عونا.

نفقات التسيير :

5- قدرت مصاريف وسائل المصالح بـ 921,3 م د مقابل 910,6 م د بقانون المالية الأصلي أي بزيادة صافية قدرها 10,7 م د متأتية من التخفيض في نفقات تسيير بعض الأبواب بـ 8,8 م د والترفع في هذه النفقات بالأبواب الأخرى بـ 19,5 م د حسبما يبينه الجدول التالي:

بحساب م د

بيان الأبواب	ق م الأصلي	التخفيض	الزيادة	ق م التكميلي
رئاسة الجمهورية	20,0	0,5		19,5
الجزء 2 لرئاسة الحكومة	0,6	0,5		0,1
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي	6,4	3,3		3,1
وزارة الفلاحة	35,1	0,2		34,9
وزارة التجهيز	48,3	4,1		44,2
وزارة الداخلية	174,2		7,0	181,2
وزارة العدل	66,8		2,5	69,3
وزارة حقوق الانسان	-		1,4	1,4
وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	2,8		3,3	6,1
وزارة الشؤون الاجتماعية	11,5		4,2	15,7
بقية الوزارات	544,9	0,2	1,1	545,8
الجملة	910,6	8,8	19,5	921,3

6- وستخصص الزيادة المقترحة بوزارة الداخلية لتدعيم الوسائل والإمكانيات المادية لقيام الأعوان بالمهام الموكولة إليهم على أحسن وجه في حين تهم الزيادة المقترحة بوزارة العدل تحسين ظروف عيش المساجين، أما الزيادة بالنسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية فستخصص لبرنامج العمل الاجتماعي والثقافي بالخارج.

نفقات التدخل دون الدعم :

7- يقترح الترفيع في اعتمادات نفقات التدخل دون الدعم من 1 109,8 م د بقانون المالية الأصلي إلى 1 331,6 م د أي بزيادة قدرها 221,8 م د تمثل نسبة 20,8 % .

وتتعلق هذه الزيادة خاصة بـ:

- الترفيع في عدد المنتفعين بالمنح القارة من الفئات محدودة الدخل بـ50.000 عائلة وفي مبلغ هذه المنحة من 70 د شهريا إلى 100 د شهريا. وقد قدرت تكاليف هذه الإجراءات بحوالي 106 م د.
- الترفيع في مبلغ دعم الجماعات المحلية من 336 م د مرسمة بقانون المالية الأصلي إلى 436 م د أي بزيادة 100 م د ستخصص لتدعيم موارد البلديات.
- الترفيع بـ27 م د في الاعتمادات المتعلقة بمساهمة المشغل بعنوان تعديل الجرايات والأنظمة الخصوصية والتعاون الفني مع الخارج بما يمكن من تغطية الكلفة الحقيقية لهذه المساهمات.

مع الإشارة إلى أنه تم التخفيض بـ6 م د في النفقات الممولة بواسطة الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة حيث تقدر هذه النفقات بـ92,1 م د مقابل 98,1 م د مرسمة بقانون المالية الأصلي.

نفقات الدعم :

- 8- تبعا لارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات وسعر صرف الدولار ، يقترح الترفيع في الاعتمادات المخصصة للدعم بـ370 م د موزعة كالتالي :
- 42 م د بعنوان دعم المواد الأساسية لتصبح جملة الدعم 1 242 م د.
- 328 م د بعنوان دعم المحروقات لتبلغ جملة الدعم 1 688 م د .

- الإبقاء على نفس مستوى دعم النقل بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية أي في حدود 277,5 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي.

9- هذا وتتضمن نفقات التصرف المقترحة بعنوان سنة 2012 اعتماداً قدره **678,9 م د** لمجابهة النفقات الطارئة وغير الموزعة وذلك لتغطية الحاجيات المتأكدة التي قد تطرأ خلال السنة.

نققات التتمية

نفقات التنمية لسنة 2012

1- تدرج نفقات التنمية المحينة لسنة 2012 في إطار تجسيم أهداف الثورة قصد الحد من الفوارق بين الجهات و بلوغ مستويات أرفع في مختلف الميادين من خلال تحقيق مكاسب جديدة .

وللغرض تم إدراج مشاريع وبرامج جديدة خاصة من ضمن المشاريع التي تم اقتراحها أثناء جلسات المقاربات بين الجهات والوزارات المعنية.

2- وتبعا لذلك يرتكز مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2012 بالأساس على التوجهات التالية :

- إدراج المشاريع و البرامج وفقا لأولوية دعم المناطق الداخلية و تحسين ظروف العيش بها.

- تركيز بنية أساسية حديثة موجهة بالأساس إلى الولايات ذات الأولوية .

- دعم الأنشطة الاقتصادية بما يمكن من دفع الاستثمار و تسريع نسق النمو.

- رصد اعتماد قدره 100 م د للشروع في انجاز برنامج للسكن الاجتماعي.

- الترفيع في حجم الاعتمادات المرصودة لفائدة التشغيل بـ 100 م د لتصبح 520 م د مقابل 420 م د مقدرة أوليا.

3- و على هذا الأساس حددت اعتمادات الدفع لنفقات التنمية لسنة 2012 بـ 6 400 م د مقابل 5 200 م د مرسمة بقانون المالية الأصلي نتيجة التعديلات التالية :

بحساب م د

بيان النفقات	ق م الأصلي	التعديلات	ق م التكميلي
الاستثمارات المباشرة	2 342,9	273,1	2 616,0
التمويل العمومي	1 833,1	236,8	2 069,9
الحسابات الخاصة في الخزينة	822,0	166,5	988,5
النفقات غير الموزعة	202,0	523,6	725,6
المجموع	5 200,0	1 200,0	6 400,0

ويستوجب هذا المستوى من اعتمادات الدفع ترسيم اعتمادات برامج إضافية بكلفة تقدر بـ 1 330 م د .

تدخلات صناديق الخزينة :

- 4- تم الترفيع في التدخلات الممولة على موارد الصناديق ذات الصبغة التنموية من 822 م د إلى 988.5 م د أي بزيادة 166.5 م د منها :
- 100 م د لفائدة الصندوق الوطني للتشغيل .
 - 60 م د لفائدة الصندوق الوطني لتحسين السكن بالإضافة إلى 40 م د تم ترسيمها بميزانية وزارة التجهيز في إطار انجاز برنامج للسكن الاجتماعي.

و فيما يلي أهم مكونات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2012 :

5- في نطاق مزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية في ميداني الفلاحة و الصيد البحري يقترح تخصيص حجم دفعات في حدود **766,7 م د** و ذلك لفائدة البرامج السنوية العادية المتعلقة بأشغال الغابات و المحافظة على المياه و أديم الأرض و تعبئة الموارد المائية الجوفية و بتعهد قنوات الري و محطات الضخ و الإرشاد و التأطير في ميدان الفلاحة و تربية الماشية و الصيد البحري و بتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب و تعهد هياكل التزود الموجودة .

وتتمثل أهم المشاريع و البرامج المتواصلة و الجديدة فيما يلي :

1. أهم المشاريع المتواصلة:

* بالنسبة لعنصري الغابات و المحافظة على المياه و التربة، سيتواصل المشروع الثاني للتصرف المندمج للغابات الذي يشمل التدخل في 72 منطقة غابية و 9 مناطق محمية و يمتد على مساحة 80 ألف هكتار موزعة على ولايات زغوان، سليانة، باجة، جندوبة و الكاف. إلى جانب مواصلة تنفيذ مشروع التصرف في مصبات الأودية على مساحة 2 مليون هكتار بتكلفة تقدر بـ 84 م د موزعة على 10 ولايات و كذلك مشروع تهيئة و حماية مصب وادي سراط .

* إتمام أشغال سدود الحركة و القمقوم و الزرقة و الكبير و المولى و الزياتين و كذلك أشغال منشآت تحويل سد الزياتين و الحركة و تحويل مياه سدود الزرقة و الكبير و المولى إلى جانب مواصلة إنجاز سدود الدويميس و الطين و المالح و منشآت التحويل و تثليث قناة سجنان جومين مجردة و الانطلاق الفعلي في أشغال مشروع ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب.

* الانتهاء من أشغال تعصير المنطقة السقوية بالحوض السفلي لمجردة ومواصلة المرحلة الثانية من مشروع تحسين التصرف في مياه واحات الجنوب على مساحة 7427 هك بولايات توزر وقبلي وقابس إضافة إلى تهيئة 3374 هك من المناطق السقوية بولايتي نابل و باجة.

* مواصلة إحداث مسالك فلاحية داخل المناطق السقوية العمومية والذي يهدف إلى تهيئة وتعبيد 331 كم من المسالك الفلاحية موزعة على 15 ولاية.

* مواصلة تزويد منطقة بوحجلة بولاية القيروان وسجنان بولاية بنزرت بالماء الصالح للشرب بكلفة 15 م د إلى جانب مواصلة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إنجاز مشروع تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشرب الممولين بقرض من البنك الياباني والوكالة الفرنسية للتنمية.

* مواصلة إنجاز المشاريع الفلاحية المندمجة بغزالة، جومين، سليانة (المرحلة الثانية)، هضاب القيروان وسيدي بوزيد ومواصلة دعم مشاريع التنمية الفلاحية بكل من القصرين وقفصة وقابس، ومواصلة إنجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالحوض المنجمي بقفصة ومشروع تحسين التصرف في الموارد الطبيعية بكل من جندوبة والقصرين ومدنين.

* من المنتظر الإنتهاء من مشاريع حماية مينائي قابس و غار الملح وتوسيع ميناء جرجيس، إضافة إلى مواصلة مشروع حماية سواحل خليج قابس من الصيد العشوائي بوضع حواجز اصطناعية ومشروع تركيز نظام مراقبة نشاط الصيد البحري عبر الأقمار الاصطناعية.

2. أهم المشاريع الجديدة والبرامج السنوية :

* بالنسبة لعنصري الغابات والمحافظة على المياه والتربة، سيتم إنجاز عناصر التشجير الغابي والرعوي (14.490 هك) وتحسين المراعي (12.200 هك) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه (45.260 هك) والقيام

بأشغال التعهد والصيانة (39.010 هك) وإحداث 9 بحيرات جبلية للاستغلال و195 وحدة لتغذية المائدة المائية ونشر مياه السيلان ومشروع حماية سيدي بوزيد من الفيضانات. كما سيتم اقتناء معدات وتجهيزات لحماية الغابات من الحرائق.

* العمل على إنجاز 79 نظاما مائيا جديدا لتزويد 70.4 ألف ساكن وإعادة تهيئة 96 نظاما مائيا قديما موزعا على مختلف ولايات الجمهورية بكلفة 79,1 م د. كما خصصت 3,7 م د على حساب ميزانية الدولة لتزويد بعض المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب وتعهد بعض هياكل التزود لفائدة 2.380 ساكنا وتزويد 295 منطقة بالماء الصالح للشرب بكلفة 72,5 م د عن طريق تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

* إحداث 2.578 هك من المناطق السقوية الجديدة إلى جانب تهيئة وتعصير وتدعيم 43.428 هك من المناطق السقوية القديمة، والقيام بأشغال الصرف والتطهير على مساحة 3250 هك بولايتي نابل وجندوبة، إلى جانب تهيئة حوالي 500 كلم من المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية بكلفة 42,1 م د.

* إحداث 96 بئرا استكشافية ومراقبة و62 بئرا عميقة إلى جانب تعويض 49 بئرا وتجهيز 178 بئرا عميقة للري وكهربة 19 بئرا عميقة.

* الانطلاق في إنجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولايتي الكاف والقصرين الممول جزئيا بواسطة قرض البنك الإسلامي للتنمية بكلفة 54 م د، إلى جانب الشروع في إنجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بجنوب شرق ولاية زغوان بكلفة 36,0 م د وبمعمديات شمال ولاية قفصة بكلفة 64,0 م د.

* الإنطلاق في توسعة ميناء الصيد البحري بالكنتف وإنجاز جملة من المشاريع الجديدة بكلفة 22,3 م د كتوسيع ميناء الشابة وحماية وجهر ميناء الهوارية وتهيئة ميناء سلقطة إلى جانب تدخلات وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري لتهيئة بعض الموانئ بمبلغ 2,0 م د.

* سيوظف مبلغ في حدود 149 م د من ضمن الحجم الجملي المقترح لقطاع الفلاحة والصيد البحري لتوفير الحوافز والتشجيعات التي تهم الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري (70 م د) ودعم إنتاج الحليب (24 م د) ومنحة استهلاك المحروقات (38 م د) ودعم تربية الماشية والزراعات الكبرى وخزن البذور والإصلاح الزراعي ودعم القطاع الفلاحي بصفة عامة (17 م د).

البيئة والتنمية المستدامة

6- تبلغ التكلفة الجمليّة للمشاريع المقترحة لسنة 2012 ما قدره 56,807 م د في حين تبلغ إعتمادات الدفع 179,059 م د موزعة حسب المجالات كما يلي :

* البيئة وجودة الحياة : تمّ تخصيص 8,5 م د كإعتمادات برامج و 8,99 م د كإعتمادات دفع بعنوان البرامج السنوية والمشاريع الجديدة المتعلقة أساساً بـ :

- دعم مجهود البلديات في مجال بعث وصيانة المناطق الخضراء.
- دعم البلديات الصغرى في مجال تشجير وتهيئة المناطق الخضراء.
- المساهمة في البرنامج الوطني لمقاومة الحشرات.
- دعم تجهيزات البنك الوطني للجينات.
- الصيانة الكبرى للمنتزهات .
- مشروع إستصلاح وإزالة التلوث لموقع معمل الحلفاء بالقصرين.

* التطهير: بالإضافة إلى المشاريع المتواصلة فإنّ سنة 2012 ستشهد إنطلاق إنجاز جملة من المشاريع ذات الأولوية على كامل تراب البلاد .

وفي هذا الإطار تمّ ترسيم إعتمادات برامج قدرها 25 م د وإعتمادات دفع في حدود 128,1 م د (منها 62,5 م د بعنوان تسديد أصل الدين) كقسط أول للشروع في إنجاز المشاريع والبرامج التالية :

- إنجاز الدراسات الفنيّة لتوسع وتهذيب شبكات التطهير بـ 10 ولايات وهي جندوبة والقصرين وسيدي بوزيد والكاف وسليانة وزغوان وباجة و صفاقس وقبلي.

- إنطلاق أشغال إنجاز 4 محطات تطهير جديدة بالوسط الريفي وهي تيار ووادي الزرقة وسيدي إسماعيل بولاية باجة وسيدي الجديدي بولاية نابل.

- تطهير مدن بنقردان بولاية مدنين والقطار بولاية قفصة وفوسانة بولاية القصرين والرقاب بولاية سيدي بوزيد.

- توسيع وتهذيب شبكات التطهير بحي برج شاكير بسيدي حسين بولاية تونس ومدخل مدينة أريانة وبومهل البساتين بولاية بن عروس وبعض الأنهج بولاية منوبة وأحياء الرياض ومحمد علي والحشاني بولاية بنزرت وحشاد ببوعرقوب والشاطي وبني عبيد والإزدهار بحمام الأغزاز والأمل بجبل الوسط والأمل ببني مطير و 6 أحياء ببوحجلة وحفوز والقيروان والوسلاتية و 7 أحياء بتوزر والدقاش والمهرجان بولاية تطاوين.

- أشغال ربط فضاءات القطب التتموي بالمنستير بمحطة تطهير الفرينة والربط الخارجي للقطب التكنولوجي بحمام معروف بسوسة والمنطقة الصناعية بحامة قابس .

- دراسة تطهير المدن التي لا يتجاوز عدد سكانها 10 آلاف ساكنا، وتشمل هذه الدراسة بلدية واحدة بولاية بنزرت وبلديتين بولاية باجة و 6 بلديات بولاية سليانة وبلديتين بولاية جندوبة و 7 بلديات بولاية الكاف و 3 بلديات بولاية نابل و 3 بلديات بولاية زغوان و 8 بلديات بولاية المنستير و 8 بلديات بولاية المهدي وبلديتين بولاية سوسة و 7 بلديات بولاية القيروان و 5 بلديات بولاية القصرين و 6 بلديات بولاية سيدي بوزيد و 4 بلديات بولاية صفاقس وبلديتين بولاية قابس وبلدية واحدة بولاية مدنين و 3 بلديات بولاية تطاوين

وببلدية واحدة بولاية قفصة و3 بلديات بولاية توزر وببلدية واحدة بولاية قبلي.

* **التصرف في النفايات:** تمّ في الإطار ترسيم إعمادات برامج قدرها **10,3 م د** ودفع في حدود **25,615 م د** ومن المنتظر خلال سنة 2012 مواصلة إنجاز المشاريع التالية :

- المشروع المندمج للتصرف في النفايات الصلبة.
- مواصلة إنجاز المصبّ المراقب للفضلات ومراكز التحويل بتونس الكبرى.
- البرنامج الثاني لغلق وإعادة تهيئة المصبّات العشوائية للفضلات.
- مواصلة إنجاز المصبّ المراقب للفضلات بحوض وادي مجردة.
- مواصلة إنجاز المصبّات المراقبة للفضلات بولايات قفصة والقصرين وسيدي بوزيد وزغوان والمهدية وتوزر وقبلي.

* **حماية الشريط الساحلي:** سيتواصل خلال سنة 2012 تنفيذ المشاريع التالية :

- أشغال حماية السواحل من الإجراف البحري للمنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج.
- إستصلاح المنطقة ذات الأولوية الموجودة جنوب الميناء الترفيهي بالقنطاوي.
- أشغال البحث عن مواقع الرمال.

وقد تمّ تخصيص إعمادات برامج قدرها **3,6 م د** للقيام بالبرامج السنوية المتمثلة أساسا في رفع الحشائش البحريّة من الشواطئ والمساهمة في تنظيفها وإنجاز الفسح الشاطئية في حين تبلغ اعتمادات الدفع ما قدره **8,810 م د**.

* **حماية المحيط:** سيتواصل سنة 2012 تنفيذ عدد من المشاريع تتعلّق بـ :

- تهيئة المنتزهات الحضرية.

- تدعيم الشبكة الوطنية لمراقبة نوعية كل من الهواء والمياه والتربة.

هذا، وقد تمّ تخصيص إعتمادات برامج في حدود **2,8 م د** للقيام بالبرامج السنوية المتعلقة أساسا بالمساهمة في برنامج نظافة الطرقات والمسالك الاستراتيجية وبتحسين مداخل المدن والتحسيس .
وتبلغ اعتمادات الدفع المخصّصة ما قدره **3,960 م د** .

* تكنولوجيا البيئة: سيواصل مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة سنة 2012 :

- تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل البيئي الذي يتضمن مصاحبة المؤسسات لتركيز منظومة التصرف البيئي « إيزو 14001 » والعلامة البيئية التونسية وتكوين خبراء في التشخيص والتدقيق البيئي.

- مواصلة البرامج المتعلقة بالطّاقات المتجدّدة والبديلة.

- تدعيم وتعصير مخابر المركز.

فيما تمّ ترسيم إعتمادات برامج قدرها **5,3 م د** ودفع في حدود **2,280 م د** لإنجاز البرامج السنوية .

* التنمية المستدامة: ينتظر خلال سنة 2012 مواصلة إنجاز البرامج السنوية

كدعم القدرات الوطنية في مجال التنمية المستدامة والمساعدة على تهيئة حدائق ونوادي البيئة المدرسية بتكلفة قدرها **1,3 م د** ودفع بنفس المقدار .

التجهيز

7- تعتبر البنية الأساسية المتطورة عنصرا أساسيا في دفع التنمية الإقتصادية والاجتماعية للبلاد حيث يساهم الاستثمار في هذا المجال في الإرتقاء بالنمو

الإقتصادي إلى جانب المساهمة في تنامي فرص العمل والدخل وتحسين نوعية الحياة وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

* وانطلاقاً من هذه الأهمية سترتكز الجهود سنة 2012 على دعم ومواصلة استحداث نسق إنجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وتطوير تدعيم الطرق السيارة و توجيه الإستثمارات خاصة إلى المناطق الداخلية لفك عزلتها.

* وقد تمّ إدراج حوالي 969 م د كاعتمادات دفع ستمكّن من استكمال ومواصلة الأشغال بالنسبة للعديد من المشاريع:

1. أهم المشاريع والبرامج المتواصلة :

- تعصير الطريق الوطنية رقم 5 على مستوى ولايتي الكاف وسليانة.
- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 3 بين جبل الوسط والفحص.
- بناء وصلة ربط بين برج السدرية والطريق السيارة أ 1.
- برنامج معالجة النقاط السوداء بشبكة الطرق.
- تهيئة 325 كلم من الطرق المرقمة موزعة على 13 ولاية.
- تطوير 141 كلم من الطرق المرقمة موزعة على 6 ولايات.
- بناء 11 جسراً موزعة على 10 ولايات.
- تهيئة 759 كلم من المسالك الريفية موزعة على 23 ولاية.
- تهيئة 1000 كلم وتعبيد 500 كلم من المسالك الريفية موزعة على 14 ولاية ذات أولوية تمّ إقرارها بقانون المالية التكميلي لسنة 2011.
- إنجاز الطريق السيارة صفاقس - قابس - رأس جدير والطريق السيارة وادي الزرقاء - بوسالم.
- مواصلة إنجاز الدراسات الخاصة بالطريق السيارة القيروان في اتجاه قفصة .

- مواصلة حماية 14 مدينة من الفيضانات موزعة على 12 ولاية.

2. أهم المشاريع والبرامج الجديدة :

- البرنامج السنوي للصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة والجسور على طول 1177 كلم موزعة على 24 ولاية ويهم كذلك اصلاح وتعهد 82 جسر ومنشأة فنية.

- تعبيد حوالي 760 كلم من المسالك الريفية موزعة على 24 ولاية.

- برنامج الطرقات بتونس الكبرى يشتمل على بناء 6 محولات وتهيئة ساحة باب سعدون.

- برنامج الطرقات المهيكلة للمدن يشتمل على :

x مضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 بين سوسة والقيروان (34 كلم)

x مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 بين سليانة وزغوان (60 كلم)

- تطوير وبناء 201 كلم من الطرقات العصرية الجديدة بولايات زغوان وباجة والكاف وسليانة والقصرين وقفصة .

- تهيئة طرقات لتدعيم السلامة المرورية على مستوى الطريق الوطنية رقم 1 (تونس - الزهراء - حمام الأنف) والطريق الوطنية رقم 3 (فوشانة - المحمدية) والطريقين الوطنيتين رقمي 4 و 12 بسليانة.

- برنامج جديد لصيانة وتدعيم 1640 كلم من المسالك الريفية المعبدة تتوزع على 217 مسلكا وتهم 23 ولاية.

- دراسات خاصة بالمسالك الريفية المقترحة من قبل المجالس الجهوية على طول 2600 كلم والتي سينطلق انجازها بداية من سنة 2013 على مدى 3 سنوات.

- دراسات خاصة بالطرقات تتعلق بانجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال والوسط والجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطريق السيارة منها

وصلة ربط بين ولاية تطاوين والطريق السيارة ووصلة ربط ولاية الكاف (تثنية الطريق) وكذلك القيام بدراسة بعض الطرقات المرقمة أو المنعرجات المقترحة من قبل المجالس الجهوية.

- حماية 10 مدن من الفيضانات وهي دوار هيشر والفجة وبومهل وقلعة السنان وعين دراهم والمطوية والرديف وتطاوين وفوشانة ومنطقة ضفاف البحيرة الشمالية.

- قسط جديد من برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى ينجز من طرف وكالة التهذيب والتجديد العمراني. ويهم إنجاز 11 مشروع يتمثل في تهذيب منطقة كرش الغابة ببلدية التضامن المنيهلة ومنطقة سلتان وفندق الجديد بنابل ومنطقة بئر مسيوغة وحشاد ببلدية بنزرت ومنطقة التبان (البورجي) ببلدية القيروان ومنطقة زريق والأمل ببلدية قابس ومنطقة البحر الأزرق ببلدية المرسى ومنطقة بيرين ببلدية سيدي حسين ومنطقة جعفر ببلدية رواد ومنطقة الأولمبي ببلدية القصرين ومنطقة النوامر ببلدية سيدي بوزيد ومنطقة البحري 1 و 2 و 3 ببلدية صفاقس.

- الانطلاق في إنجاز القسط الأول من البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق وبدرجة أولى القضاء على ظاهرة الأكواخ والمساكن البدائية حيث سيتم تعويضها وإنجاز مشاريع سكنية اجتماعية في كافة مناطق الجمهورية.

- دراسة والشروع في إنجاز برنامج جديد لتهذيب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 73 حيا بـ42 بلدية و 3 مجالس جهوية يقطنها قرابة 430 ألف ساكن ومنتظر إنجازه على مدى سنوات 2012-2015.

النقل

8- تتلخص أهمّ التوجهات في هذا المجال في مواصلة إنجاز المشاريع الجارية الخاصة بالشبكة الحديدية السريعة وتدعيم المشاريع ذات الصبغة الجهوية المدرجة بالأساس بميزانية الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية (الخط رقم 6 الرابط بين تونس والقصرين وتعصير الشبكة الجنوبية لنقل الفسفاط وتجديد وصيانة الشبكة الحديدية على كامل تراب الجمهورية) إضافة إلى مساندة الشركات الجهوية للنقل من خلال دعم مجهودها الاستثماري عن طريق المنحة المسندة لها لمساعدتها على تجديد أسطولها والنهوض بجودة الخدمات المقدمة للمواطن في الجهات .

* المشاريع المتواصلة :

تمّ للغرض تخصيص اعتماد قدره **65,1 م د** يتوزع أساسا بين :

• الشركة الوطنية للسكك الحديدية : **53,2 م د** تهمّ خاصة المشاريع التالية :

§ استكمال كهربة خط الضاحية الجنوبية لمدينة تونس (**8,0 م د**)

§ تأهيل وتعصير الخط تونس - القصرين (**20,0 م د**)

§ تجديد الشبكة الحديدية (**21,7 م د**)

• شركة نقل تونس : تتقسم الاستثمارات بين النقل الحديدي والنقل بالحافلات.

وتبلغ الاعتمادات المخصصة للغرض **9,8 م د** موجهة بالأساس نحو تدعيم البنية الأساسية الحديدية.

وتتلخص أهمّ المشاريع في : تهيئة الهيكل الأساسي بخط تونس حلق الوادي المرسى (**1,3 م د**)، إلى جانب استكمال وتحسين طاقة استيعاب الجذع المركزي (**3,0 م د**) وتهيئة المحطات والمستودعات بالنسبة إلى شبكة الحافلات .

- **شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة** : تمّ رصد اعتمادات قدرها 20,0 م د وتهم مواصلة إنجاز مشروع الشبكة الحديدية السريعة الذي يشمل إنجاز خطين حديدين يربطان بين تونس والقباعة (D) وتونس بوقطفة (E). بالإضافة إلى استكمال تحويل الشبكات العمومية و أشغال نفق السيدة المنوبية.

* **المشاريع الجديدة** : قدرت الإعتمادات الموجهة للمشاريع الجديدة بحوالي 110 م د و تهم :

- **الشركة الوطنية للسكك الحديدية** : 47,6 م د تمّ رصدها لحماية الشبكة الحديدية و لبرنامج الصيانة الكبرى إضافة إلى تسديد قروض الشركة .
- **شركة نقل تونس** : تبلغ الاعتمادات المخصصة : 32,4 م د موجهة بالأساس نحو تدعيم البنية الأساسية الحديدية .

و تتلخص أهمّ المشاريع في :

- § تهيئة الهيكل الأساسي : 13,4 م د
- § تجديد وصيانة السكة : 6,5 م د
- § تهيئة وتوسيع المستودعات : 1,3 م د
- § تجديد الهيكل الأساسي بخط تونس حلق الوادي المرسي : 10,3 م د
- **الشركات الجهوية للنقل** : 8,0 م د مخصصة لإعانة الشركات على مجابهة الصعوبات المالية التي تواجهها لتجديد أسطول الحافلات .
- **الشركة الجديدة للنقل بقرقنة** : اقتناء تجهيزات الإنقاذ والسلامة وهو برنامج سنوي يهدف إلى تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة للحرفاء.

التنمية الجهوية والتخطيط

9- تمّ تدعيم تدخلات وزارة التنمية الجهوية لتشمل كل الجهات لدعم قدراتها على دفع النمو وإحداث مواطن الشغل وتحسين نوعية الحياة عن طريق البرامج الجهوية للتنمية.

*وتتمثل أبرز التوجهات والأهداف لمشروع ميزانية الوزارة لسنة 2012 في مجال دعم التنمية بالجهات في:

- المساهمة في توفير المرافق الأساسية وتحسين ظروف العيش بالمناطق ذات الأولوية .

- توفير التشغيل الظرفي من خلال مواصلة تمويل برامج الحضائر الجهوية في نطاق البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج الحضائر الجهوية للتنمية .

- دعم مقومات التنمية بالمعتمديات ذات الأولوية من خلال مواصلة برنامج التنمية المندمجة الذي تشمل تدخلاته 90 معتمدية يتواجد أغلبها بالولايات الداخلية (73 معتمدية) .

- المساهمة في دفع الاستثمار الخاص بالجهات من خلال الدراسات والندوات التي تقوم بها المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية الجهوية ومن خلال مساهمة البرنامج الجهوي للتنمية في تمويل آلية التمويل الذاتي للمشاريع المتحصّلة على الموافقة المبدئية للتمويل من قبل البنك التونسي للتضامن بالإضافة إلى الإعتمادات التي تمّ رصدها لمعاوضة مجهود مجامع الصيانة والتصرّف لإعادة تهيئة المناطق الصناعية خارج مناطق التنمية الجهوية .

* وتتمثل أهم التوجهات لسنة 2012 في مجال التخطيط في :

- الشروع في الأعمال التحضيرية للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2012 بكلفة 7,0 م د.

- متابعة وضعية التشغيل والبطالة من خلال إنجاز المسوحات الثلاثية حول التشغيل.

- متابعة الوضع الاقتصادي بالمؤسسات من خلال إنجاز الاستبيان الوطني حول القدرة التنافسية.

أهمّ المشاريع والبرامج المتواصلة :

- برنامج التنمية المندمجة: تشمل تدخلاته 90 معتمدية منها 73 بالولايات الداخلية وتبلغ كلفته الجمالية 500 م د تمولّ في حدود 350 م د من الميزانية و 150 م د على مصادر تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة في الفلاحة والصيد البحري والمهن الصغرى والصناعات التقليدية.

أهمّ المشاريع والبرامج الجديدة :

- البرنامج الجهوي للتنمية: 630 م د والذي يخصّص 75 % من اعتماداته إلى الولايات الداخلية.

و يجدر التذكير في هذا المجال إلى التطور الملحوظ للإعتمادات المخصصة لهذا البرنامج حيث إرتفع من 82 م د مرسمة بقانون المالية الأصلي لسنة 2011 إلى 333 م د بعد الثورة ثم إلى 530 م د بقانون المالية الأصلي لسنة 2012 و 630 م د بقانون المالية التكميلي لسنة 2012.

- برنامج الحضائر الجهوية للتنمية: 15 م د الذي يخصّص 70 % من اعتماداته إلى الولايات الداخلية.

ويساهم البرنامج الذي تتصرف فيه المندوبية العامة للتنمية الجهوية التي تتولى إحالة الإعتمادات إلى المجالس الجهوية في دعم التشغيل الظرفي وإنجاز أشغال ذات مصلحة عمومية.

السياحة

10- ستتواصل الجهود سنة 2012 لدعم الترويج والإشهار باعتبار تواصل تأثير الأزمة التي شهدها القطاع خلال سنة 2011 وانعكاسها على سنة 2012 . وللغرض تمّ رصد اعتمادات في حدود **65** م د تتوزع بين ميزانية التنمية للـديوان بـ **55** م د وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي بـ **10** م د .

المشاريع والبرامج المتواصلة :

تتمثل المشاريع المتواصلة بالأساس في مشاريع البنية الأساسية وتشمل :

أ- المناطق السياحية التقليدية: 3,5 م د تهتم المناطق السياحية بينزرت والمهدية وعين أقطر

ب- المناطق السياحية الجديدة : 3,1 م د تهتم المناطق السياحية بالخبايات بولاية قابس وبقبلي .

المشاريع والبرامج الجديدة :

تتمثل المشاريع الجديدة بالأساس في:

- برنامج الدعاية والنشر: (55,0 م د) تخصص للنهوض بصورة تونس السياحية وتشمل بالأساس الإشهار الوطني وحملات الإشهار المشترك إلى جانب العلاقات العامة.

- إعانة الدولة لباعثي المشاريع السياحية: يتمثل في تحمل الدولة لتنفيل فوائض القروض المسندة لفائدة القطاع علاوة على إسناد منح الاستثمار في مناطق التنمية الجهوية ومنحة دراسات الهندسة المدنية. وقد تمّ ترسيم مبلغ 8,0 م د بميزانية التنمية للديوان الوطني التونسي للسياحة .

11- تتمثل أبرز التوجهات في :

- تطوير البنية التحتية التكنولوجية وذلك بمواصلة تحمل الدولة للتهيئة الخارجية للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها بكل من المنستير وسوسة وبنزرت وقفصة والتعهد بتمويل الشبكات الخارجية للقطب التكنولوجي بقابس والفضاءات الصناعية المساندة له بالحامة ومارث والمنطقة الصناعية المساندة للقطب التكنولوجي ببرج السدرية (بوعرقوب)
- تكثيف تهيئة الأراضي الصناعية بمناطق التنمية الجهوية من خلال إضافة 17 منطقة صناعية جديدة تمسح 308 هكتار إضافة إلى 21 منطقة صناعية مدرجة بقانون المالية الأصلي.
- مزيد دعم الإستثمار بالجهات الداخلية بتعزيز منظومة التشجيعات والحوافز بعنوان التنمية الجهوية (الرفع في سقف وعدد المنح المسداة بعنوان التنمية الجهوية)
- تكثيف تشجيع الدولة للقطاع الصناعي من خلال تعزيز الإمكانيات المرصودة لفائدة صندوق التطوير واللامركزية الصناعية بما يتماشى والأهداف الطموحة الخاصة بالإنتاج وإحداث مواطن الشغل
- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للتحكم في الطاقة من خلال إسناد منح وتقديم الإحاطة الفنية لكافة المتدخلين لإنجاز مشاريعهم المتعلقة بترشيد استعمال الطاقة والنهوض بالطاقات المتجددة

- الربط بين منظومة البحث والإبتكار والتصنيع وذلك من خلال تكوين فريق عمل صلب وكالة النهوض بالصناعة والتجديد يعنى بتشخيص حاجيات المؤسسة في هذا المجال ومساعدتها على إنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة عالية وإستغلال نتائج البحث والإبتكار

- تأهيل البنية التحتية للجودة وتقييم المطابقة وذلك من خلال خاصة إحداث مجمع تقني بالعقبة يضم كلاً من المخبر المركزي للتحاليل والتجارب والمركز الفني للصناعات الغذائية والمركز الفني للكيمياء قصد تمكينها من الإستجابة إلى المتطلبات الدولية في مجال التحاليل والتجارب وتقييم المطابقة.

أما بخصوص أهم المشاريع المدرجة فهي الآتية :

- برنامج البحوث التنموية : 1,5 م.د
- (تمكين 50 مشروع من منحة إستثمار في البحوث التنموية (PIRD)
- البرنامج الوطني للبحث والتجديد 2,250 م.د
- (تمويل 20 مشروع بعث سنة 2012)

صندوق النهوض وتطوير اللامركزية الصناعية (FOPRODI)

12- تم تخصيص منحة لفائدة الصندوق المذكور في حدود 58,0 م.د مقابل 48,0 م.د سنة 2011 وذلك نتيجة الترفيع في عدد المشاريع الموافق على تمويلها لفائدة الباعثين الجدد والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وكذلك إعتداد نسبة تطور هامة في منحة الإستثمار الموافق عليها بمناطق التنموية الجهوية نتيجة التدابير التي اتخذت لدفع الإستثمار والتنمية بهذه الجهات وخاصة الترفيع

في سقف المنحة المسندة وإدراج الأموال المتداولة في كلفة الإستثمار عند إسناد المنحة.

• تهيئة المناطق الصناعية بمناطق التنمية الجهوية :

مواصلة تهيئة الأراضي الصناعية بكلفة جمالية بحوالي 129,0 م د (الغربية - باجة الشمالية - عقارب - بوعرادة - الكريب - الفحص - حمام الزربية 3 و 4 - سيدي بوزيد - مدنين - السبيخة - سجنان - الكاف - جندوبة الإرتياح - القصرين - توزر - تطاوين - قبلي - منزل شاكر - بن قردان - دخان) وإعادة تهيئة 18 منطقة صناعية متواجدة بمناطق التنمية الجهوية (قبلي - سليانة - جندوبة - مجاز الباب - الحنشة - بوسالم - بوعرادة - طبرقة 1 - الفحص - زغوان - القصرين - باجة - عقارب - المتلوي - الكاف - القيروان - الباطن - جبنانة) بكلفة تقديرية 28,0 م د.

وفي إطار مزيد دعم الإستثمار بالمناطق الداخلية ذات الأولوية تمت إضافة 17 منطقة صناعية جديدة تمسح 308 هك وبكلفة تقديرية بحوالي 96,0 م د بكل من القصرين (سبيطة 1 - سبيطة 2 - تالة) وسيدي بوزيد (المزونة - جلما - الرقاب) وجندوبة (جندوبة الإرتياح 2 - غار الدماء) والكاف (ساقية سيدي يوسف - السرس) وباجة (تبرسق) والقيروان (سبيخة 2) سليانة (سليانة 3 - لعروسة) قبلي (شبلي) توزر (حزوة) وزغوان (حمام زربية 4) وتقدر الدفوعات المحينة في سنة 2012 بحوالي 34,0 م د تتوزع كما يلي :

24,0 م د

- البرنامج الأصلي

10,0 م د

- البرنامج الإضافي

تمول بواسطة منحة بـ 10,0 م د من ميزانية الدولة لفائدة الوكالة العقارية الصناعية إضافة إلى الموارد المتأتية من مبيعات الأراضي الصناعية

والبالغة 14,0 م د والموارد المحتمل توفيرها لدى الوكالة في نهاية 2011
والمقدرة بـ 10,0 م د

التربية

13- تمّ إعداد مشروع ميزانية وزارة التربية لسنة 2012 في نطاق جملة من الأهداف الكمية والنوعية تمّ تحديدها حسب الأولويات . وللغرض تمّ رصد اعتمادات قدرها **245,4 م د** :

تحسين ظروف الدراسة بالمؤسسات التربوية :

يرتكز العمل بالأساس على:

- دعم البنية الأساسية والتجهيزات من خلال إحداث عديد المؤسسات التربوية ورصد برنامج توسعات بمختلف المراحل التعليمية وذلك للتخفيف من الاكتظاظ ومجاعة التطور العمراني للمدن.
- إيلاء عنصر التهيئة والصيانة عناية خاصة للمحافظة على ديمومة المؤسسات
- تحسين ظروف الإقامة بالمباني المدرسية وخاصة بالجهات التي تعتبر الإقامة بها عنصراً أساسياً لمواصلة الدراسة.
- دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المدارس الابتدائية المعنية وتحسين الخدمات للمنتفعين.

تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين التلاميذ والمؤسسات والجهات من خلال:

- تعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدولة على الجهات الأقل حظاً.

- العناية بالمؤسسات التربوية التي تسجل نسب نجاح دون المعدل الوطني.
- توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الإحتياجات الخاصة للإنتفاع بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال من خلال تطوير شبكة المدارس الدامجة.

تجهيز المدارس بالتقنيات الحديثة :

- تجهيز المؤسسات التربوية بالتجهيزات الإعلامية وربطها بشبكة الأنترنت
- إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم.

وقد تمّ في هذا الصدد إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصل إنجازها وذلك لإستكمال أشغال التهيئة والتوسعة وبناء مدارس إبتدائية و14 مدرسة إعدادية (حمام بورقيبة، سليانة، كسرى، سيدي سهيل بتالة، الرقاب، أم العرايس، المطوية، صفاقس 1، قسور الساف، نبلة ، سوسة الرياض، الوسلاتية، منزل بورقيبة، بن عون) ومدرستين إعداديتين نموذجيتين بكلّ من منوبة وبن عروس و9 معاهد ثانوية و3 معاهد نموذجية بكلّ من صفاقس وجندوبة وسيدي بوزيد.

كما تمّ التركيز في إقرار البرامج السنوية على عمليات الصيانة والتعهد للمباني والتجهيزات الموجودة حيث خصصت لبرامج الصيانة ضمن المشاريع الجديدة كلفة قدرها 111,4 م د وإعتمادات دفع في حدود 85,1 م د .

التعليم العالي و البحث العلمي

14- تبلغ نفقات التنمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2012 ما قدره 247,8 م د موزعة بين مشاريع وبرامج متواصلة 179,2 م د ومشاريع وبرامج جديدة 68,6 م د .

و ستخصص الاعتمادات المشار إليها أساسا للمشاريع و البرامج التالية :

• مشاريع و برامج متواصلة :

- الدراسات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي و البحث و دفعوات خاصة ببناء مقرات لبعض الجامعات بالمناطق الداخلية (5,8 م د).
- تعميم الشبكات الإعلامية في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي على غرار منظومة SINUS و منظومة المكتبات الجامعية (1,9 م د).
- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أفساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام بعمليات توسيع ببعض المؤسسات و يتعلق هذا البرنامج أساسا ببناء و توسيع 8 مؤسسات بالإضافة إلى قاعات تدريس و مدرجات ببعض المؤسسات الأخرى : (49,7 م د).
- مواصلة القيام بأشغال تهيئة و ترميم لبعض المؤسسات التي تقدمت مقراتها (11,8 م د).
- تجهيز مؤسسات التعليم العالي و خاصة منها المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية و المؤسسات الجامعية التي تم إنجازها بالأقطاب التكنولوجية و الممولة بالتعاون مع البنك الأوروبي للإستثمار (17,5 م د) ، بالإضافة إلى تجهيز المؤسسات الجامعية و ذلك بإقتناء تجهيزات دراسية و علمية و إعلامية (5,8 م د).
- بناء و توسيع مؤسسات الخدمات الجامعية وذلك بمواصلة إنجاز بعض المؤسسات (مبيتات و مطاعم جامعية) ثم الشروع فيها خلال السنوات القادمة (11,8 م د).
- تهيئة بعض مؤسسات الخدمات الجامعية القديمة (8,6 م د).
- برامج البحث العلمي من وحدات و مخابر و مدارس الدكتوراه و تراسل المعطيات لمركز الحساب الخوارزمي (8,8 م د) .
- تدعيم الاشتراكات عبر الشبكة الموحدة للبحث العلمي (4 م د)

- مواصلة تجهيز مراكز البحوث بكل من صفاقس ، سوسة و برج السدرية (7,6 م د)
- مواصلة اقتناء التجهيزات العلمية الكبرى (4,3 م د)
- مواصلة تجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي (21,6 م د)
- مواصلة تهيئة الأقطاب التكنولوجية (5 م د) .

● **مشاريع و برامج جديدة : (التعليم العالي)**

- اقتناء أراضي محاذية لبعض المركبات الجامعية قصد إنجاز توسعات لبعض المؤسسات بتكلفة قدرها 2,0 م د .
- القيام بدراسات فنية و معمارية تتعلق ببناء أو توسيع مباني لإيواء مؤسسات التعليم العالي و البحث بكلفة 3,2 م د و اعتماد دفع يبلغ 1,1 م د .
- القيام بدراسات فنية و معمارية ودراسات الجدوى وقابلية الانجاز لمؤسسات جامعية جديدة بالجهات الداخلية بتكلفة تبلغ 2,8 م د و اعتماد دفع يبلغ 1,3 م د .
- إنجاز قسط جديد من برنامج دعم الجودة بقطاع التعليم العالي بكلفة تبلغ 14,0 م د و اعتماد دفع في حدود 2,3 م د .
- بناء و توسيع بعض مؤسسات التعليم العالي و البحث و خاصة بالمناطق الداخلية (مدنين و القصرين و سيدي بوزيد و توزر و الكاف) و ذلك بكلفة تبلغ 54,7 م د و اعتمادات دفع تبلغ 8,0 م د .
- تجهيز بعض مؤسسات التعليم العالي و خاصة منها المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية و كليات العلوم و مدارس المهندسين و المعاهد التحضيرية للدراسات الهندسية بكلفة تقدر بـ 26,1 م د و اعتمادات دفع تبلغ 6,4 م د .

- بناء مؤسسات خدمات جامعية جديدة بالمناطق الداخلية التي تشكو عجزا في طاقة الإيواء و خاصة بالكاف و سليانة بالإضافة إلى بناء فضاءات ثقافية و ترفيهية لفائدة الطلبة و تبلغ كلفة هذه المشاريع و البرامج 21,0 م د و اعتماد الدفع 2,8 م د .
- البحث العلمي الجامعي المتمثل في فضاءات للبحث بمؤسسات التعليم و تراسل المعطيات لمركز الحساب الخوارزمي بتكلفة قدرها 15,0 م د يدفع منها 5,4 م د .
- تجهيزات دراسية وعلمية و إعلامية لمؤسسات التعليم العالي و ذلك لتعويض التجهيزات القديمة أو لمواكبة التطور العلمي للتجهيزات و تبلغ تكلفة هذه التجهيزات 25,2 م د يدفع منها 17,0 م د .

● أهم المشاريع و البرامج الجديدة : (البرنامج الوطني للبحث العلمي)

- تجديد مخابر البحث بالمؤسسات العمومية للصحة
- تأهيل 158 وحدة بحث محدثة بمؤسسات التعليم العالي والبحث
- تأهيل 229 وحدة بحث مختصة في مجال الصحة
- تأهيل 14 وحدة بحث محدثة بمؤسسات التعليم العالي والبحث الفلاحي
- إنجاز عقد برنامج المعهد الوطني للتراث 2012-2015 ، كلفة البرنامج 10,5 م د ولهذا الغرض يقترح رصد 10,5 م د كاعتمادات تعهد ودفع.

اقتناء تجهيزات علمية كبرى

- اقتناء تجهيزات علمية لفائدة كل من :
- مركز البيوتكنولوجيا بصفاقس
 - المركز الوطني لعلوم المواد
 - المعهد الوطني للبحث والتحليل الفيزيائي الكيميائي.

وتقدر كلفة البرنامج بـ3 م د لذلك يقترح رصد 3 م د كاعتمادات تعهد ودفع.

الشبكة الموحدة للبحث العلمي

يتمثل المشروع في اقتناء اشتراكات الكترونية في مجلات ودوريات علمية ووضعها على الخط على ذمة كافة الباحثين على الصعيد الوطني. وتبلغ كلفة البرنامج 8 م د و 2 م د كاعتمادات دفع.

التكوين المهني والتشغيل

15- يعكس مشروع ميزانية سنة 2012 مواصلة إيلاء الأهمية اللازمة لتيسير إدماج طالبي الشغل بإعتبار الأولوية التي يحضى بها التشغيل على المستوى الوطني حيث تمّ للغرض إدراج إعتمادات تناهز **605 م د** بميزانية وزارة التكوين المهني والتشغيل موزعة خاصة بين الصندوق الوطني للتشغيل (520 م د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (63 م د) والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (22 م د).

ويرتكز مجهود القطاع على دعم منظومة وآليات التشغيل كما يلي :

1- آليات معالجة سوق الشغل:

يستقطب الصندوق الوطني للتشغيل جلّ الإعتمادات المخصصة لمعالجة سوق الشغل وستمكن من مساعدة حوالي **440 ألف** طالب شغل على الإدماج المهني. إذ يتمّ سنويا رصد إعتمادات هامة بوزارات أخرى وخاصة وزارة التنمية الجهوية والتخطيط قصد النهوض بالتشغيل.

ستتواصل الجهود خلال سنة 2012 لدعم هذا الصندوق بإعتمادات تبلغ 520 م د منها 180 م د بعنوان برامج التشغيل. وهو عبارة عن آلية لتوفير المنحة الشهرية لحاملي الشهادات العليا (200 د) وغير حاملي الشهادات العليا (100 د) وفرص للتربص قصير المدى والإحاطة الفردية المشخصة والتكوين القصير وقد قدر عدد المستفيدين الجدد من هذا البرنامج قرابة 65 ألف شاب وشابة. وسيتمثل الصندوق خلال سنة 2012 برنامجا جديدا لدفع التشغيل بالجهات . كما سيواصل الصندوق تمويل البرامج العادية وخاصة برنامج تربصات الإعداد للحياة المهنية بإسناد منح التربص لحوالي 50 ألف شاب و شابة باعتماد قدره 70 م د.

2- التكوين المهني الأساسي:

أ - التكوين المهني الأساسي لتحسين كفاءة الشبان

- تمت برمجة إعتمادات بـ 32,6 م د قصد مواصلة بناء وتحديث مراكز تكوين وتدريب مهني بـ 25,1 م د والشروع في إحداث فضاءات جديدة للتكوين والتدريب بـ 7,5 م د وخاصة برنامج تطوير جهاز التكوين في مهن صناعة الطائرات والتعهد ببرامج جديدة تتماشى مع مقتضيات التنمية الجهوية ومراعاة للحاجيات التي عبرت عنها الجهات الداخلية تمول من موارد صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني.
- ستمكن هذه الاستثمارات من دعم فضاءات التكوين والتدريب التي تستقطب سنويا قرابة 90 ألف شاب وشابة.
- سيتم سنة 2012 استقطاب 3 آلاف منتفع في نطاق برنامج صك التكوين المهني بإعتماد يبلغ 1,150 م د .

ب - التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات

يتحمل صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني الإعتمادات اللازمة لتمويل دورات تكوين قصيرة لتبلغ عدد المشاركات 260 ألف مشاركة تستفيد منها 8 200 مؤسسة بإعتمادات جمليّة تناهز 41 م د منها إعتماد بـ 32 م د في نطاق نظام التسبقة على الأداء المستوجب تتفقه المؤسسة على أنشطة تكوين أعوانها دون أدائه إلى الدولة .

3- تمويل المشاريع:

سيمول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2012 في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى حوالي 4 800 مشروعا .

وتتحمل الدولة في هذا المجال مبلغا يتم إسترجاعه بعد خلاص القرض (60% من تكلفة المشروع) يتراوح ما بين 32% و 36% من قيمة الإستثمار ومنحة إستثمار بـ 6% تحتسب على أساس قيمة المشروع. هذا، ويتحمل الصندوق الوطني للتشغيل مبلغا يقدر بـ 42 م د قصد إسناد 90 ألف تمويل صغير.

الشباب والرياضة

16- تمّ الترفيع في نفقات التنمية المخصصة للقطاع لتصبح في حدود 111,5 م د منها 10,0 م د في نطاق تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب وللغرض تمّ تحديد عدّة أهداف للنهوض بالقطاع أهمها :

- الارتقاء بمؤشرات البنية الأساسية خاصة بالمناطق ذات الأولوية لتحقيق التوازن الجهوي بصفة مرحلية .
- تعزيز البنية الأساسية الرياضية بمختلف أصنافها و اختصاصاتها بمختلف الجهات .

- دعم الرياضة للجميع .
- مواصلة برنامج تعميم تدريس التربية البدنية بالمدارس الابتدائية .
- إحداث ملاعب رياضية و قاعات للألعاب الجماعية بالمعتمديات التي تفتقر إلى هذا الصنف من المنشآت بصفة مرحلية .
- وللغرض سيتم خاصة إنجاز المشاريع التالية :
- تعشيب 30 ملعبا بتكلفة 12,9 م د .
- تهيئة وتزويد الملاعب الرياضية باعتمادات تقدر بـ 24 م د .
- إحداث 8 مسابح رياضية مغطاة بتكلفة 15,5 م د
- إنجاز 3 مضامير اصطناعية لألعاب القوى و دراسة إحداث 3 مضامير أخرى بكلفة 7,1 م د .
- إنارة المركبات الرياضية بكل من باجة و القيروان و قفصة .
- مواصلة تجهيز نوادي الشباب الريفي و تعزيز أسطول نوادي الشباب المتنقلة و وحدات تنشيط الأحياء ذات الكثافة السكانية باعتمادات بـ 6,750 م د .
- تأهيل و تنمية مراكز سياحة الشباب (الإقامة و التخيم و الاصطياف) باعتمادات تبلغ 5,750 م د .
- مواصلة إحداث 28 دار شباب .
- صيانة وتأهيل 163 دار شباب و تشمل تدخلات بالبنية الأساسية و تهيئة فضاءات رياضية بالأرضيات الاصطناعية وبناء قاعات كبرى للأنشطة الشبابية .

الثقافة :

17- تتمثل أهمّ التوجهات وأهداف قطاع الثقافة في:

- العناية بالقطاعات الإبداعية كالكتاب والسينما (الأفلام الطويلة والأفلام القصيرة والوثائقيات) و المسرح و الفنون التشكيلية و الموسيقى و النظاهرات الثقافية إلى جانب الإحاطة بالمبدعين من خلال منح لفائدة الجمعيات والفرق.
 - تعميم التغطية بدور الثقافة والمكتبات على كل المعتمديات.
 - ربط جميع الفضاءات بشبكة الأنترنت ذات التدفق العالي.
 - تجهيز الفضاءات الثقافية.
 - مزيد العناية بالتراث الوطني وتوظيفه لتحقيق النقلة المنشودة للسياحة الثقافية.
 - الرقمنة الشاملة للمخزون السمعي الإعلامي والأرشيف لمختلف المؤسسات.
- وقد تمّ رصد اعتمادات جمالية بعنوان نفقات التنمية في حدود **64 م د** وذلك بالخصوص لمواصلة المشاريع التي انطلقت خلال السنوات الماضية والشروع في برامج سنوية جديدة.

أهم المشاريع المتواصلة:

- عملية ترقيم المخزون السمعي والبصري (0.650 م د).
- بناء 8 دور الثقافة :عين دراهم ، رواد، الصمار ، تستور، الشراردة، الذهبية، منزل حبيب ومطماطة الجديدة (2.7 م د).
- اتمام بناء 5 مكتبات :وادي الزرقاء، النحال، أولاد دباب ، بومهل البساتين وسيدي أحمد زروق (0.8 م د).
- مواصلة بناء مدينة الثقافة بتونس وتجهيزها (0.1 م د).
- مواصلة تكييف المنشآت الثقافية (0.4 م د).

أهم البرامج السنوية الجديدة:

- اقتناء كتب للمطالعة.
- تجهيز وتهيئة دور الثقافة ويهم 60 دار ثقافة (3.6 م د).
- تهيئة وتجهيز المكتبات العمومية ويهم 87 مكتبة (4.8 م د)

- اقتناء المكتبات المتجولة (0.29 م د).
- تجهيز عدد من مسارح الهواء الطلق (0.250 م د).
- تهيئة بعض المتاحف (0.5 م د).
- تأمين سلامة وحراسة المواقع الأثرية والمعالم التاريخية.
- بناء قاعات للعروض بكل من ولايات تونس، جندوبة والمهدية.
- بناء نوادي اختصاص بكل من ولايات المهدية قابس ومدنين (0.55 م د).
- بناء مركز جهوي للفنون الركحية بكل من ولايتي القصرين وسيدي بوزيد (0.180 م د).
- انطلاق الدراسات لبناء جملة من دور الثقافة والمكتبات بمختلف الولايات.

الشؤون الاجتماعية

18- تم تخصيص اعتمادات قدرها **74,7 م د** وستوظف أساسا:

أهم المشاريع المتواصلة :

- بناء مركزين للتربية وتأهيل المعاقين بكل من نابل والقيروان (1.15 م د)
- بناء وتجهيز مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بالمهدية (0.5 م د)
- بناء وتجهيز مركز الرعاية الاجتماعية للأطفال بسيدي بوزيد (1.5 م د)
- بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي (1.1 م د).
- بناء مركز لتأهيل المعوقين ذهنيا فاقد السند بقابس (1.5 م د)
- بناء وحدة عيش للمعاقين الكهول بالقصرين (0.350 م د)

أهم المشاريع الجديدة :

- بناء مركزين للتربية وتأهيل المعاقين بكل من توزر والكاف بكلفة 1,6 م د.
- بناء وتجهيز مركزين للدفاع والإدماج الاجتماعي بكل من قبلي والكاف بكلفة 1,5 م د.
- بناء 16 وحدة محلية للنهوض الاجتماعي بكلفة 2,4 م د

- تهيئة المعهد الوطني لرعاية الطفولة بكلفة 1,3 م د
- تهيئة وتجهيز الوحدات المحلية القديمة للنهوض الاجتماعي بكلفة 1 م د
- بناء مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بصفاقس بكلفة 2,1 م د
- تهيئة المركز الاجتماعي والتربوي " السند" بسيدي ثابت بكلفة 1,3 م د
- بناء 4 وحدات محلية لتفقد الشغل والمصالحة بحمام الأنف ،المكناسي، المنرناقية وسبيطلة بكلفة 0,6 م د
- بناء فرع لمعهد الصحة والسلامة المهنية بقفصة بكلفة 3,0 م د
- توسعة مقر الإدارتين الجهويتين بكل من قابس وبنزرت بكلفة 0,6 م د
- تجهيز مركز التأهيل المهني للقاصرين عن الحركة العضوية بصفاقس بـ0,4 م د.

تغطية كلفة تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الإجتماعي والتي سجلت ارتفاعا بـ15 م د مقارنة بسنة 2011 لتصبح 59 م د وذلك لتغطية الإجراءات الجديدة الخاصة بتشجيع التنمية الجهوية (مرسوم عدد 28 لسنة 2011 المتعلق بإجراءات جبائية ومالية لمساندة الاقتصاد الوطني).

شؤون المرأة والأسرة والطفولة و المسنين

19- لقد تمّ التركيز في مشروع ميزانية التنمية لسنة 2012 البالغة 11,6 م د على المناطق ذات الأولوية مثل القصرين ، سيدي بوزيد ،القيروان ،الكاف، صفاقس، قفصة، قابس ،مدنين، تطاوين، نابل وبنزرت والتي ستشهد إحداث 23 مركب شباب وطفولة و19 نادي أطفال بالإضافة إلى مساعدة النساء على بعث مشاريع خاصة توفر لها ولعائلاتهما موارد رزق (1000 د لكل امرأة) وإتمام تهيئة مراكز الفتاة الريفية وتطويرها لتمكين الفتيات الريفيات من الحصول على تكوين مهني يساعدهن على الحصول على مورد رزق.

هذا بالإضافة إلى تهيئة 20 نادي أطفال و تأهيل 15 نادي بالمناطق ذات الأولوية واقتناء 10 سيارات مصلحة لدعم المصالح الجهوية للطفولة بكل من الكاف، تطاوين، قابس ،سيدي بوزيد ، القيروان ، القصرين، سليانة، مدنين، توزر وقفصة. كذلك اقتناء حافلتين لكل من المركز المندمج بباجة و رادس وترسيم القسط الثاني من إعادة بناء مركز رعاية المسنين بمنزل بورقيبة واقتناء سيارتي إسعاف وحافلة وسيارة مصلحة لفائدة مراكز رعاية المسنين.

الصحة العمومية

20- اعتبارا لأهمية قطاع الصحة العمومية تمّ رصد حوالي **135** م د دفعا لفائدة المشاريع والبرامج الممولة عن طريق العنوان الثاني موزعة بين 83,8 م د مشاريع بصدد الإنجاز و 51,2 م د مشاريع جديدة .

و من أهم المشاريع بصدد الإنجاز :

- اقتناء سيارات إسعاف : 4,1 م د
- تأهيل القطاع الصحي : 3,0 م د
- الطب الوقائي : 3,7 م د
- عمليات التهيئة و التهذيب : 1,9 م د
- تجهيز المستشفيات (برنامج 2011) : 6,0 م د
- صيانة التجهيزات الثقيلة : 2,9 م د

كما سيتمّ الشروع في البرامج التالية بكلفة مقدرة بـ :

- تأهيل الخطوط الأمامية للقطاع الصحي (باقتناء الهبة الأوروبية) : 21,0 م د
- صيانة المستشفى الجهوي بقابس : 5,2 م د
- اقتناء 6 آلات مفراس : 4,8 م د
- عمليات التهيئة و التهذيب (برنامج 2012) : 10,0 م د

- تجديد المصاعد بالمؤسسات الاستشفائية : 2,5 م د
- اقتناء وسائل نقل : 2,0 م د
- اقتناء 3 آلات للتصوير بالرنين المغناطيسي : 5,0 م د
- بناء أقسام جراحة العظام بالمستشفى الجهوي بالقيروان : 3,0 م د
- تجهيز المستشفى الجهوي بباجة : 2,2 م د
- تجهيز المستشفى بمجاز الباب : 1,8 م د
- بناء مستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة (دراسات) : 5,4 م د
- استكمال بناء مستشفى متعدد الاختصاصات بباجة (دراسات) : 4,7 م د
- بناء مستشفى جهوي صنف "ب" بغار الدماء : 7,0 م د
- بناء مستشفى جهوي متعدد الاختصاصات بمنوبة (دراسات) : 1,7 م د
- تعويض المستشفى المحلي بتبرسق : 2,5 م د
- بناء مستشفى محلي جديد بنفطة : 3,0 م د
- إحداث قسم جراحة بالمستشفى المحلي بسبيطلة : 1,5 م د
- بناء مستشفى محلي بمعتمدية الصمار : 2,5 م د
- بناء قسم طب النساء و التوليد بالمستشفى المحلي بمكنر : 1,5 م د
- تجهيز المستشفيات (برنامج 2012) : 25,0 م د
- صيانة التجهيزات الثقيلة (برنامج 2012) : 4,5 م د
- إقتناء سيارات إسعاف : 18,0 م د
- الطب الوقائي : 20,7 م د

الشؤون الدينية

21- يتواصل مجهود الدولة الخاص بالعناية بالشؤون الدينية حيث سيتم رصد حوالي 2,8 م د لفائدة نفقات التنمية تتعلق أساسا بصيانة الجوامع والمساجد موزعة على جل مناطق الجمهورية.

أملاك الدولة و الشؤون العقارية

- 22- تمت برمجة اعتمادات قدرها 23,2 م د لفائدة نفقات التنمية الخاصة بهذا القطاع ستوجه أساسا لفائدة المشاريع التي تم الشروع فيها و المتمثلة في :
- مواصلة إعادة هيكلة 10 ألف هكتارا من الأراضي الدولية الفلاحية.
 - مواصلة تسوية 25 ألف هكتارا من الأراضي الاشتراكية.
 - مواصلة تصفية 10 ألف هكتارا من أراضي الإنزال.
 - مواصلة تحديد 300 مسكن إداري و 500 قطعة أرض لملك الدولة.
 - مواصلة تسجيل 500 مسكن إداري.
 - مواصلة دعم تحديد الرصيد العقاري لمساحة قدرها 160 ألف هكتار.
 - دعم وتفعيل عمل لجنة المصادرة.

و أخيرا يجدر التذكير أن ميزانية التنمية لسنة 2012 تتضمن نفقات لتحسين ظروف العمل بالإدارة من خلال توفير مباني جديدة و تهيئة فضاءات موجودة و اقتناء تجهيزات إدارية و وسائل نقل و معدات و برمجيات إعلامية.

نفقات السيادة والإدارة

- 23 - يقترح تخصيص اعتمادات بعنوان هذه النوعية من النفقات في حدود 317,6 م د في سنة 2012 تتعلق أساسا بنفقات وزارتي الداخلية و الدفاع الوطني و كذلك نفقات الوزارة الأولى و العدل و الخارجية و بقية الهياكل السيادية .
- و تجدر الإشارة إلى أن نفقات التنمية التي خصصت لفائدة رئاسة الجمهورية قد انخفضت بنسبة 29,4% و ذلك باعتبار الاقتصار على تمويل الحاجيات الحقيقية دون غيرها و بذلك أصبحت في حدود 3,5 م د.
- و أمام دقة المرحلة، و ما تتطلبه من دعم للمنظومة الأمنية و الدفاعية تم تخصيص 70% من نفقات السيادة للغرض و تتعلق أساسا :

وزارة الداخلية:

- تواصل تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي بكلفة قدرها 22,8 م د لبناء و ترميم و توسيع ثكنات و مراكز الأمن و الحرس الوطني .
- مواصلة تدعيم تجهيزات الأمن الوطني بكلفة قدرها 28,7 م د لتمكين الوزارة من اقتناء تجهيزات خاصة و تجهيزات اتصال و معدات لمراقبة حركة المرور .
- دعم الوزارة لتمكينها من القيام بتكوين إطاراتها و أعوانها و ذلك من خلال اقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة مدارس التكوين.

وزارة الدفاع الوطني :

- أمام ما قامت به قوات الدفاع الوطني خلال فترة ما بعد الثورة و نظرا للمهام الموكولة إليها ولدقة المرحلة تمت برمجة ما يلي :
- تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من حيث التهيئة و تحسين الظروف الحياتية بالثكنات و تهيئة المستشفيات العسكرية حيث تم تخصيص اعتمادات تكلفة قدرها 24 م د في هذا الخصوص .
- تدعيم التجهيزات العسكرية بتخصيص اعتمادات تكلفة قدرها 95,2 م د وذلك بعنوان برامج الإسناد و الذخيرة و معدات الرؤيا و إعادة جاهزية المعدات و تأهيلها .

وزارة العدل :

- و بخصوص ميزانية التنمية لوزارة العدل التي تتأهز 37,5 م د فقد تم إعطاء الأولوية للمشاريع التي عرفت تقدما في الإنجاز إلى جانب برمجة مشاريع جديدة تخص بالأساس تعزيز الرصيد العقاري للمحاكم و الاعتناء بالرصيد

الحالي و كذلك تهيئة السجون و توسيعها وتجهيزها . و من أهم المشاريع الجديدة نذكر :

- تهيئة و توسيع بعض السجون و تجهيزها و حمايتها : 17,0 م د .
- تهيئة و توسيع بعض المحاكم و حمايتها بكامل تراب الجمهورية : 6,8 م د .
- بناء مقر لمحكمة الناحية بين عروس بكلفة جمالية قدرها : 1,5 م د
- تجهيز بعض المحاكم و السجون بالإعلامية
- و تطوير النظام المعلوماتي بالمحاكم بكلفة جمالية قدرها : 1,5 م د .

وزارة الشؤون الخارجية :

و في جانب آخر، تم رصد اعتمادات لفائدة نفقات التنمية لوزارة الخارجية في حدود **6,6 م د** ستخصص أساسا لفائدة البرامج و المشاريع التالية :

- صيانة و تهيئة مقرات المراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج حيث تم رصد مبلغ قدره **2,0 م د** بعنوان تهيئة مجموعة من المقرات التي هي على ملك الدولة .
- توفير مختلف التجهيزات و وسائل النقل لفائدة المراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج .
- مواصلة مشروع بناء مقر للسفارة و لإقامة السفير بنواك الشوط .

24- هذا وقد شهد باب النفقات غير الموزعة الترفيع في هذه النفقات بـ**523 م د** (دفعاً) ليتسنى الاستجابة للطلبات الإضافية حسب التقدم الفعلي لهذه المشاريع وتبعاً لذلك تبلغ جملة هذه النفقات **725 م د** مقابل **202 م د** مرسمة بقانون المالية الأصلي.

خدمة الدين العمومي
المحينة لسنة 2012

تحيين الدين العمومي

1- ينتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي المحيئة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2012 ما قدره **4089** م د مقابل 4070 م د مقدرة بقانون المالية الأصلي لسنة 2012 أي بزيادة صافية بـ 19 م د ناتجة عن انخفاض فائدة الدين في حدود 30 م د و ارتفاع أصل الدين بـ 49 م د .

2012			تحيين 2011	
الفارق	ق م التكميلي	ق م الأصلي		
			1190	الفائدة
-30	1300	1330	592	• الدين الداخلي
-10	660	670	598	• الدين الخارجي
-20	640	660		
			2417	الأصل
+49	2789	2740	421	• الدين الداخلي
00	960	960	1996	• الدين الخارجي
+49	1829	1780		
			3607	خدمة الدين العمومي
+19	4089	4070	1013	• الدين الداخلي
-10	1620	1630	2594	• الدين الخارجي
+29	2469	2440		

2- و تم التحيين على أساس الأقساط المستحقة في سنة 2012 وباعتبار المعطيات التالية :

- اقتصاد في مبلغ فوائد الدين الداخلي بـ 10 مليون دينار بالنظر إلى التخفيض في مبلغ إصدارات رقاع الخزينة المقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 مقارنة بالمبلغ المدرج بقانون المالية الأصلي.

- اقتصاد في فوائد الدين الخارجي بـ 20 مليون دينار بالنظر الى توقع تعبئة مبلغ الإصدارات و قروض البرامج خلال السداسية الثانية من سنة 2012 و بالتالي دفع فوائد بعنوانها بداية من سنة 2013 .
- زيادة في تسديد أصل الدين الخارجي بـ 49 مليون دينار نتيجة لمراجعة معدل أسعار الصرف بالنسبة لخدمة الدين كما يلي :

تقديرات 2012		تحيين 2011	
ق م التكميلي	ق م الأصلي		
1.95	1.98	1.9519	الأورو
1.5	1.42	1.4038	الدولار الأمريكي
19.5	18.5	17.6248	اليان الياباني

- 3- وباعتبار العجز المستهدف حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2012 في حدود 4568 م د (2968 م د باعتبار موارد التخصيص والهبات) و تسديد 2789 م د بعنوان أصل الدين ، تقدر حاجيات الاقتراض بـ 5757 م د .
- 4- و ينتظر أن تتم تعبئة هذه الموارد كما يلي :

تقديرات 2012

ق م التكميلي	ق م الأصلي	
4340	3959	الاقتراض الخارجي
720	714	- قروض خارجية موظفة
125	125	- قروض معاد إقراضها
1695	1420	- البرنامج الثاني لدعم الاقتصاد
1800	1700	- السوق المالية العالمية
1417	2832	الاقتراض الداخلي
400	500	- رقاع خزينة قصيرة المدى
1017	2332	- رقاع خزينة قابلة للتنظير
5757	6791	- مجموع الاقتراضات

5- وعلى أساس حجم الدين العمومي المتوقع في نهاية سنة 2011 بـ 28768 م د ومستولاً الإقتراض الصافي لسنة 2012 المقدر بـ 2968 م د وباعتماد أسعار صرف في نهاية 2012 بـ 1.950 دينار للأورو و1.550 دينار للدولار الأمريكي و19.500 دينار للألف يان ياباني، يقدر حجم الدين العمومي في موفى سنة 2012 بـ 31936 م د أي ما يمثل 45.9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 44.5 % محتملة في نهاية 2011 .

تقديرات 2012		2011	
ق م التكميلي	ق م الأصلي		
12623 %39.5	13790 %41.8	12078 %42	حجم الدين العمومي الداخلي المناب %
19313 %60.5	19231.0 %58.2	16690 %58	حجم الدين العمومي الخارجي المناب %
31936 %45.9	33021 % 46.2	28768 % 44.5	مجموع حجم الدين العمومي (م.د) النسبة من الناتج المحلي الإجمالي

6- و بناء على ما سبق ذكره، تتوزع هيكله حجم الدين العمومي الخارجي في موفى سنة 2012 حسب العملات الرئيسية كما يلي:

تقديرات 2012		تعيين 2011	
ق.م. التكميلي	ق.م. الأصلي		
51.4%	% 53.0	% 52.0	الأورو
22.2%	% 20.5	% 21.5	الدولار الأمريكي
19.1%	% 19.0	% 19.1	اليان الياباني
7.3%	% 7.5	% 7.4	عملات أخرى